سام
للحقوق والحريات

كلفة الجمود

حالة حقوق الإنسان في اليمن (2025)

www.samrl.org
info@samrl.org

2026 أبريل

من نحن؟

سام للحقوق الحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى المنظمة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

SAM
Rights & Liberties

المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة	6
ملخص تنفيذي	7
المنهجية	8
السياق السياسي	9
أولاً: تحولات الشرعية وترسيخ الأمر الواقع.. صراع التوازنات وبناء الدولة	10
ثانياً: الحوثيون خلال عام 2025 - ترسيخ سلطة الأمر الواقع وتوسيع مجال التأثير	13
حالة حقوق الإنسان	17
تحليل الانتهاكات	18
-1-تصنيف الانتهاكات	18
-2-تصنيف الفئات المتضررة	19
-3-تحليل أنماط الانتهاكات	19
مناطق التركيز الجغرافي	21
توزيع الانتهاكات حسب المناطق الأكثر تضرراً (2025م)	23
المنحنى الزمني للانتهاكات	26
الانتهاكات النوعية	27
-1-انتهاكات الحق في الحياة	27
-2-الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري	28
-3-الاغتيالات والتعذيب	30
-4- انتهاكات معايير المحاكمات العادلة	30
استهداف المدنيين	32
-1-الانتهاكات ضد النساء	33
-2-الانتهاكات ضد الأطفال	34

-3- الانتهاكات ضد الممتلكات	36
انتهاكات الحريات الإعلامية	37
القيود المفروضة على حرية العمل المدني	39
الوضع الإنساني	40
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	41
الملف العسكري	42
العمليات الدولية في اليمن.. صراع الاستراتيجيات وتصاعد الكلفة الإنسانية	43
الهجمات الإسرائيلية	43
الهجمات الأمريكية	45
المسؤولية والمحاسبة	49
أولاً: سلطات الأمر الواقع في صنعاء (جماعة الحوثي)	50
ثانياً: أطراف دولية مشاركة في العمليات العسكرية	50
ثالثاً: الحكومة المعترف بها دولياً والجهات المسلحة المتحالفة معها	51
رابعاً: مسؤولية القيادة والمسؤولية المؤسسية	52
استجابة القضاء والآليات الوطنية	53
أثر الإفلات من العقاب على تكرار الانتهاكات	54
نماذج من الانتهاكات كيف يتحول النمط إلى سياسة ممنهجة	55
أولاً: حالات يُحتمل أن ترقى إلى قتل خارج نطاق القانون وهجمات عشوائية	56
ثانياً: وفيات في سياق الاحتجاز يُحتمل ارتباطها بالتعذيب أو سوء المعاملة	58
ثالثاً: الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري	59
رابعاً: الحريات الثقافية والفضاء المدني	61
خامساً: تدمير الممتلكات الخاصة ودور العبادة والتهجير القسري	62
خاتمة	64
التوصيات	65

مقدمة

في نهاية 2025، بدا اليمن وكأنه يخرج من عامٍ طويل دون أن يخرج من أزمته. تتراجع الأصوات الكبيرة، لكن الأثر لا يتراجع؛ يتبدّل الإيقاع لا الاتجاه. عامًا بعد عام، تتراكم طبقات الواقع: اقتصادٌ هشّ، مؤسساتٌ مرهَقة، مجتمعٌ يفتش عن حدٍّ أدنى من الاستقرار فلا يجده إلا مؤقتًا، ثم يفلت من بين يديه مع أول منعطف.

لم يكن المشهد خلال هذا العام قابلاً للقراءة من زاوية واحدة. فالمفارقة أن انخفاض حرارة المواجهة لا يعني بالضرورة انخفاض الكلفة، بل قد يعني انتقالها إلى مساحات أقل وضوحًا وأكثر التصاقًا بحياة الناس. وفي بيئةٍ تتداخل فيها السلطة بالنفوذ، ويعلو فيها منطق القوة على منطق القاعدة، تصبح التفاصيل الصغيرة–الطريق، المدرسة، مكان العمل، والبيت–مفاتيح لفهم الصورة الأكبر.

ومن هنا تأتي أهمية التوثيق والتحليل: ليس بوصفه ترفًا معرفيًا، بل باعتباره ضرورة لحماية المعنى من الضياع، ولمنح الوقائع سياقًا يفسّرها، ويُبرز ما وراءها من ديناميات، ويضعها في إطارٍ يُعين على تقدير حجم المخاطر وحدود الممكن. فحين تتسع الفجوة بين النصوص والواقع، يصبح رصد الواقع خطوة أولى لاستعادة الحدّ الأدنى من الحقيقة، تمهيدًا لأي مسارٍ جاد يوقف التدهور ويمنع تكراره.

ملخص تنفيذي

يوثّق التقرير كلفة الجمود حصـيلة عام 2025 بوصـفه عامًا اسـتمرّت فيه الأزمة بلا انفراجٍ سـياسـي متناسـب مع حجم المعاناة، وتكشّـفت خلاله مؤشـرات متزايدة على تدهور بيئة الحماية العامة. وتُظهر البيانات أن المدنيين ظلّوا الفئة الأكثر تضـررًا، سـواء عبر انتهاكات مباشرة تمسّ الحياة والسلامة، أو عبر أضرار ممتدة تطال الاستقرار الأسري والاقتصادي والقدرة على العيش بأمان.

وتشـــير النتائج إلى أن الانتهاكات لم تُســـجَّل كوقائع متباعدة، بل كاتجاهات لها انتظامٌ نسبي في التوزع الزمني والجغرافي، بما يسمح بقراءة ما جرى كأشكال ممارسة متكررة لا كمصـــادفات منفصـــلة. كما يبرز تركزٌ لافت في بعض المحافظات من حيث الكثافة، مع اختلافٍ في طبيعة الانتهاكات الســـائدة من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي يعكس تنوع أنماط السيطرة والسياقات المحلية.

ويرصد التقرير أثرًا مزدوجًا للأزمة: أثرًا آنيًا يظهر في الخسائر البشرية والضرر المادي، وأثرًا بنيويًا يتبدّى في تآكل الثقة، وتراجع الإحسـاس بالأمان، وازدياد هشـاشـة المجال المدني، وتقلص قدرة الأفراد على الوصول إلى إنصافٍ فعّال. وتخلص القراءة العامة إلى أن غياب المسـاءلة الفعلية يظل عاملًا حاسـمًا في إعادة إنتاج الانتهاكات، وأن أي مسـارٍ مسـتدام لتخفيف الكلفة الإنسـانية يتطلب إجراءات تتجاوز الاسـتجابة المؤقتة نحو ضـمانات حماية ومحاسبة تمنع تكرار الضرر.

المنهجية

اعتمد التقرير منهجية "الرصـد القائم على الأدلة" التي تجمع بين التوثيق الميداني والتحليل الإحصائي، لضمان الدقة والاتساق، وذلك بالاستناد إلى ما نفذه فريق الرصد الميداني في سام/فريق سام عبر مراحل عملٍ متتابعة. فقد جرى جمع البيانات من الرصد المباشر عبر شبكة راصدين ومتعاونين في محافظات متعددة، ومن شهادات ضحايا وشهود تمت مقابلتهم حضورياً أو عن بُعد في المناطق عالية المخاطر، إضافة إلى تقارير طبية وقانونية متاحة كبلاغات المستشفيات وتقارير التشخيص والصور الداعمة، مع الاستفادة من المصادر المفتوحة في الإعلام ووسائل التواصل ضمن آلية تحقق صارمة.

ولحساسية الملف الحقوقي، طُبق نظام تحقق ثلاثي لكل واقعة، يبدأ بالمطابقة الزمنية والجغرافية، ثم تقاطع مصدرين مستقلين على الأقل قبل اعتماد الواقعة، مع استبعاد أي حالة تفتقر إلى الحد الأدنى من البيانات الأساسية مثل الاسم أو الموقع أو نوع الانتهاك، حفاظاً على نزاهة المؤشرات. وبعد اعتماد الوقائع، صُنّفت الانتهاكات وفق المعايير الدولية ذات الصلة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقيات جنيف، نظام روما الأساسي)، وبُوّبت رقمياً إلى فئات (قتل، إصابة، اعتقال، نهب...)، ثم وُزعت جغرافياً وزمنياً لاستخلاص الأنماط والاتجاهات ونسب المسؤولية.

ويغطي التقرير الفترة من 1 يناير 2025م إلى 31 ديسمبر 2025م على امتداد المحافظات اليمنية، مع تركيز خاص على بؤر الصراع والمراكز الإدارية الكبرى. كما يقر التقرير بوجود قيود أمنية حالت دون الوصول الكامل لبعض المناطق، وبأن المخاطر التي تواجه الراصدين تؤثر على القدرة على التوثيق الشامل، وهو ما يجعل الأرقام المعروضة تمثل الحد الأدنى مما أمكن توثيقه.

السياق السياسي

نتناول في العنوان تطورات المشـــهد الســـياســـي في اليمن خلال عام 2025، في ظل اســـتمرار الانقســـام بين مناطق الحكومة المعترف بها دولياً ومناطق ســـيطرة جماعة الحوثيين. ويحلل كيف أعاد هذا الانقســـام تشـــكيل بنية الســـلطة، وأنماط الحكم، وحدود الفاعلية المؤسـسـية في كلا الجانبين. كما يسـلّط الضـوء على أثر ذلك على المجال العام، وإدارة الموارد، ومسارات الاستقرار أو تكريس الأمر الواقع.

- **أولاً: تحولات الشرعية وترسيخ الأمر الواقع.. صراع التوازنات وبناء الدولة**

يعكس المشهد السياسي اليمني في عام 2025 تحولاً عميقاً من المواجهة العسكرية المفتوحة إلى صراع معقد على بنية الدولة وتعريف السيادة، فبينما تسعى الحكومة الشرعية لإعادة تجميع شتات سلطتها وسط توازنات إقليمية متغيرة وضغوط داخلية متباينة، تواصل قوى الأمر الواقع تعزيز مؤسساتها الموازية مستغلةً حالة الانقسام لفرض واقع سياسي واقتصادي جديد. إن هذه المرحلة لا تمثل مجرد إعادة توزيع للنفوذ، بل هي اختبار حقيقي لقدرة المؤسسات الرسمية على الصمود أمام نماذج السلطة المتعددة، في ظل بيئة تعيد رسم أولوياتها الاستراتيجية بناءً على موازين القوة المستجدة في الميدان.

- **الحكومة الشرعية خلال عام 2025 - إعادة تشكيل الدولة تحت ضغط التوازنات**

تشير قراءة مسار الدولة في اليمن إلى استمرار الانقسام السلطوي بوصفه نتاجًا لتفاعل مركب بين ديناميات داخلية وأخرى إقليمية أعادت تدريجيًا توزيع مراكز النفوذ. فمنذ نقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، برزت محاولة لإعادة بناء مركز سياسي قادر على توحيد القرار العسكري والأمني، غير أن الصيغة التوافقية التي قام عليها المجلس حملت في بنيتها توازنات هشة بين قوى ذات مشاريع سياسية متباينة، ما جعل عملية إعادة تشكيل الدولة تسير بالتوازي مع صراع غير معلن حول تعريفها وحدودها.

على المستوى الداخلي، شكّلت الخلافات بين رئيس المجلس رشاد العليمي ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي مؤشرًا مبكرًا على تنافس يتجاوز الاعتبارات الشخصية ليطال طبيعة السلطة ذاتها، فقد عكس هذا التباين رؤيتين لمستقبل الدولة: إحداهما تميل إلى استعادة مركزية القرار ضمن إطار وطني موحد، والأخرى تدفع نحو تكريس واقع سياسي يمنح الجنوب موقعًا تفاوضيًا مستقلًا أو شبه مستقل. وانعكست هذه التباينات في بطء مسارات دمج التشكيلات العسكرية، واستمرار تعدد المرجعيات الأمنية، والتفاوت في إدارة الموارد، وهي عوامل أسهمت في ترسيخ نمط من "السيادة المجزأة" داخل المجال الحكومي.

لم تكن هذه الديناميات معزولة عن محيطها الإقليمي، فمنذ عام 2015، شكّلت العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ركيزة رئيسية في بنية السلطة داخل المناطق الخاضعة للحكومة، غير أن انتقال الحرب من المواجهة العسكرية الواسعة إلى مرحلة إدارة النفوذ أظهر تباينًا متزايدًا في أولويات الدولتين، فقد اتجهت السعودية نحو دعم سلطة مركزية قادرة على ضبط المجال الأمني والدخول في تسويات سياسية، بينما واصلت الإمارات دعم فاعلين محليين عززوا حضورهم في الموانئ والمناطق الساحلية، ما أفضى إلى نشوء بنية أمنية متعددة المستويات.

تجلّت هذه التحولات في مؤشـــرات عملية، من بينها تصـــاعد النقاش حول إعادة هيكلة القوات العسـكرية والأمنية في المحافظات الجنوبية، ومحاولات إدماج بعض التشـكيلات ضمن وزارتي الدفاع والداخلية بهدف تعزيز التسلسل القيادي الرسمي وتقليص استقلالية الوحدات المرتبطة بداعمين خارجيين، كما برزت مراجعات في آليات الإشـــراف على الموانئ والمنافذ الحيوية، حملت دلالات على توجه لإعادة ربط الموارد الســـيادية بالمؤســـســـات المركزيـة، وترافقـت هـذه الخطوات مع تغييرات في مواقع إداريـة وأمنيـة وإعـادة توزيع للصلاحيات بين السلطات المحلية والمركز، في محاولة لضبط المجال التنفيذي والحد من ازدواجية القرار.

غير أن التحول الأكثر تأثيرًا ظهر في ديســـمبر/كانون الأول 2025، حين شـــهدت العلاقة الســـعودية-الإماراتية تصـــعيدًا حادًا كشـــف عن إعادة رســـم فعلية لمعادلة النفوذ داخل معســـكر الحكومة. فقد أدى تحرك قوات مدعومة إماراتيًا في مناطق اســـتراتيجية شـــرقي البلاد، دون تنســـيق مع الحكومة أو مع التحالف، إلى توتر غير مســـبوق، أعقبه رد ســـعودي مباشـــر اســـتهدف منع تكريس واقع عســـكري خارج إطار الســـلطة المعترف بها. وترافق ذلك مع قرارات سياسية وأمنية استثنائية هدفت إلى إعادة تثبيت مركز القرار، بما في ذلك مراجعة ترتيبات الدفاع المشترك وإعلان إجراءات طوارئ.

ورغم أن هذه التطورات أفضـــت إلى تراجع الحضـــور العســـكري المباشـــر للإمارات، فإن نفوذها غير المباشـــر عبر حلفاء محليين ظل قائمًا، ما ترك إرثًا اســـتراتيجيًا معقدًا أمام السعودية والحكومة على حد سواء. ويعكس هذا المشهد تباينًا في الرؤى حول مستقبل اليمن: بين مقاربة تركز على وحدة الدولة وبناء مركز ســـياســـي متماســـك، وأخرى تميل إلى إدارة النفوذ عبر قوى محلية ذات استقلالية نسبية.

وفي ســـيـاق إعـادة تشـــكيـل موازين القوة التي أبرزتهـا تطورات ديســـمبر 2025، برزت حضرموت بوصفها متغيرًا بنيويًا جديدًا في معادلة السلطة داخل معسكر الشرعية. فقد أسـهم تراجع النفوذ الإماراتي المباشـر في فتح المجال أمام صـعود قوى حضـرمية أعادت تموضعها ضمن إطار أقرب إلى الحكومة وبدعم سعودي، ما أفضى إلى إعادة توزيع الثقل الســـيـاســـي داخل الجنوب. ولم تعد المحافظة تُقرأ بوصـــفها هامشًـــا جغرافيًا، بل كمركز ناشئ قادر على التأثير في توازنات القرار وضبط العلاقة بين المكونات المتنافسة. وقد حدّ تعاظم الحضـــور الحضـــرمي من احتكار تمثيل الجنوب، وخلق مركز قوة موازنًا أســـهم في تخفيف حدة الاستقطاب.

كما عزز فرص إعادة ربط الموارد والمنافذ بالمؤسسات الرسمية. وفي هذا الإطار، عكس الـدفع نحو مؤتمر جنوبي-جنوبي إدراكًـا متزايـدًا بـأن اســـتقرار المعســـكر الحكومي بـات مشـــروطًا بتوســـيع قاعدة التمثيل والانتقال من نموذج الهيمنة الأحادية إلى صـــيغة أكثر تعددية. وبذلك تحولت حضـــرموت من ســـاحة تنافس إقليمي إلى رافعة محتملة لإعادة ترتيب البيت الداخلي للشرعية، وعاملًا يمكن أن يدعم مسار بناء سلطة أكثر توازنًا، شريطة أن يُدار هذا الصـــعود ضـــمن إطار مؤســـســـي يمنع انزلاقه إلى نمط جديد من مراكز القوة المتوازية.

أدخلت هذه التحولات الحكومة في طور إعادة التشكيل السياسي، ليس عبر تعديل رسمي في بنيتها فقط، بل من خلال إعادة تعريف العلاقة بين مكوناتها وتحديد من يمتلك القرار النهائي داخل معسكر الشرعية. وقد تداخل العامل الخارجي مع الهشاشة الداخلية ليجعل من الدولة كيانًا قيد التفاوض المستمر، لا إطارًا مستقرًا للحكم. ويمكن فهم هذه المرحلة بوصفها محاولة انتقال من "نظام نفوذ موزع" إلى "نظام سلطة أكثر تركيزًا"، غير أن نجاح هذا الانتقال ظل مشروطًا بقدرة المؤسسات على ملء أي فراغ ينشأ عن تراجع الفاعلين شبه الحكوميين، إذ إن غياب البدائل المؤسسية يرفع احتمالات الاضطراب الأمني والتنافس المحلي.

- **ثانيًا: الحوثيون خلال عام 2025 - ترسيخ سلطة الأمر الواقع وتوسيع مجال التأثير**

في المقابل، وفّرت الانقسامات داخل معسكر الحكومة بيئة عملياتية سمحت لجماعة الحوثيين بتعزيز موقعها النسبي، ليس فقط عبر تثبيت السيطرة الميدانية، بل من خلال تعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية، فقد أتاح انشغال خصومها بإعادة ترتيب توازناتهم الداخلية تراجع احتمالات العمليات العسكرية الواسعة، ما منح الجماعة وقتًا لإعادة تنظيم قواتها، وتطوير قدراتها الصاروخية والطائرات المسيّرة، وتعزيز منظومات الدفاع، وأسهم في تثبيت حالة "اللاحسم" التي تميل عادة إلى خدمة الطرف الأكثر مركزية وانضباطًا.

اقتصاديًا، استفادت الجماعة من استمرار الانقسام النقدي والمؤسسي، فعززت منظومات الجباية، ووسّعت نطاق الرسوم، وأحكمت الرقابة على الأسواق وسلاسل الاستيراد، ما وفر مصدر دخل مستقرًا حافظ على جهازها الإداري والأمني في وقت كانت الحكومة تواجه ضغوطًا مالية متزايدة.

إداريًا، استثمرت الجماعة تراجع قدرة الدولة على العمل كإطار جامع، فوسّعت حضورها البيروقراطي عبر تعيين مشرفين وإعادة هيكلة المؤسسات وفرض أنماط رقابة اجتماعية أكثر صرامة، وهو ما حوّل السيطرة العسكرية إلى شكل من أشكال الحكم اليومي وعزز صورة سلطة قادرة على فرض النظام.

سياسيًا، مكّن تباين مواقف القوى الداعمة للحكومة الجماعة من تحسين موقعها التفاوضي: فكلما بدا المعسكر المقابل أقل تماسكًا، ارتفعت قدرتها على فرض شروطها أو إبطاء مسارات التفاوض دون كلفة سياسية كبيرة، ليتحول الانقسام بين الخصوم إلى مورد غير مباشر للقوة.

إقليميًا، شكّل انخراط الجماعة في التوترات المرتبطة بأمن الملاحة في البحر الأحمر نقطة تحول نوعية، إذ تجاوز حضورها المجال المحلي ليصبح جزءًا من معادلات الأمن البحري والتجارة الدولية، ما أعاد إدراجها ضمن حسابات الردع الإقليمي وعزز قدرتها على المناورة.

تكشف ديناميات عام 2025 عن انتقال الصراع من مواجهة عسكرية مباشرة إلى تنافس على شكل الدولة ومن يملك تعريفها، فالحكومة تحتفظ بشرعية الاعتراف الدولي لكنها تواجه اختبار الفاعلية المؤسسية، في حين يواصل الحوثيون بناء سلطة أمر واقع قائمة على المركزية والموارد المحلية. ويتوقف المسار المستقبلي للدولة على ما إذا كانت إعادة ترتيب العلاقات داخل المعسكر الحكومي ستتحول إلى مشروع مؤسسي يعيد بناء مركز الدولة، أم ستظل مجرد إعادة توزيع للنفوذ داخل بنية سياسية لم تكتمل شروط استقرارها، بما قد يرسخ نمطًا طويل الأمد من التعدد السلطوي داخل إطار وطني واحد.

شهد عام 2025 استمرار حالة الانقسام السلطوي في اليمن بوصفها نتيجة لتفاعل مركب بين هشـــاشـــة البنية الداخلية للدولة وتباين أولويات الفاعلين الإقليميين. فمنذ نقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، برز مسار معلن لإعادة بناء مركز سـياسـي قادر على توحيد القرار العسـكري والأمني، غير أن الصـيغة التوافقية التي تأســس عليها المجلس حملت في جوهرها توازنات هشـــة بين مكونات ذات مشـــاريع سـياسـية متباينة، ما جعل إعادة تشـكيل الدولة تجري بالتوازي مع صـراع غير معلن حول تعريفها وحدودها وطبيعة مركزها.

داخليًا، شـــكّلت الخلافات بين رئيس المجلس رشـــاد العليمي ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي مؤشـــرًا مبكرًا على تنافس يتجاوز البعد الشـــخصـــي إلى جوهر الســـلطة. فقد عكس هذا التباين رؤيتين مختلفتين لمســـتقبل الدولة: الأولى تميل إلى استعادة مركزية القرار ضمن إطار وطني موحد، والثانية تدفع نحو تكريس واقع سياسي يمنح الجنوب موقعًا تفاوضيًا مستقلًا أو شبه مستقل. انعكس ذلك في بطء مسارات دمج التشكيلات العسكرية، واستمرار تعدد المرجعيات الأمنية، والتفاوت في إدارة الموارد، ما أسهم في ترسيخ نمط من "السيادة المجزأة" داخل المجال الحكومي.

إقليميًا، ظل التباين بين المملكة العربية الســعودية ودولة الإمارات عنصــرًا حاســمًا في تشكيل موازين القوة داخل معسكر الحكومة. فمع انتقال الحرب من المواجهة العسكرية الواســعة إلى مرحلة إدارة النفوذ، اتجهت الســعودية نحو دعم ســلطة مركزية قادرة على ضبط المجال الأمني والدخول في تسويات سياسية، بينما واصلت الإمارات دعم فاعلين محليين عززوا حضورهم في الموانئ والمناطق الساحلية. وقد أفضى هذا التباين إلى نشوء بنية أمنية متعددة المســتويات، وأثار نقاشـــات متصـــاعدة حول إعادة هيكلة القوات العسـكرية والأمنية في المحافظات الجنوبية، ومحاولات إدماج بعض التشـكيلات ضـمن وزارتي الدفاع والداخلية لتعزيز التسـلسـل القيادي الرسـمي وتقليص اسـتقلالية الوحدات المرتبطة بداعمين خارجيين. كما برزت مراجعات في آليات الإشـــراف على الموانئ والمنافذ الحيوية، في سياق مساعٍ لإعادة ربط الموارد السيادية بالمؤسسات المركزية، ترافق ذلك مع تغييرات إدارية وأمنية وإعادة توزيع للصلاحيات بين المركز والسلطات المحلية.

بلغت هذه التوترات ذروتها في ديســمبر/كانون الأول 2025، عندما شـــهدت العلاقة السعودية-الإماراتية تصعيدًا حادًا إثر تحرك قوات مدعومة إماراتيًا في مناطق استراتيجية شـــرقي البلاد دون تنســيق مع الحكومة أو التحالف. وقد أعقب ذلك رد ســعودي مباشـــر استهدف منع تكريس واقع عسكري خارج إطار السلطة المعترف بها، وترافق مع قرارات ســياســية وأمنية اســتثنائية شــملت مراجعة ترتيبات الدفاع المشــترك وإعلان إجراءات طوارئ بهدف إعادة تثبيت مركز القرار. ورغم تراجع الحضـور العسـكري المباشـر للإمارات، ظل نفوذها غير المباشـــر عبر حلفاء محليين قائمًا، ما ترك معادلة نفوذ معقدة أمام الحكومة والسعودية على حد سواء.

في هذا السـياق، برزت محافظة حضـرموت كمتحول بنيوي مهم داخل معسـكر الشـرعية. فقد أسـهم تراجع النفوذ الإماراتي المباشـر في صـعود قوى حضـرمية أعادت تموضـعها ضـــمن إطار أقرب إلى الحكومة وبدعم ســـعودي، ما أعاد توزيع الثقل الســـياســـي داخل الجنوب. لم تعد حضـــرموت تُقرأ كهامش جغرافي، بل كمركز ناشـــئ قادر على التأثير في توازنات القرار وضبط العلاقة بين المكونات المتنافسة. وقد حدّ تعاظم الحضور الحضرمي من احتكار تمثيل الجنوب، وخلق مركز قوة موازنًا خفف من حدة الاســـتقطاب، وعزز فرص إعادة ربط الموارد والمنافذ بالمؤسـسـات الرسـمية. كما عكس الدفع نحو مؤتمر جنوبي-جنوبي إدراكًا بأن اســـتقرار المعســـكر الحكومي بات مشـــروطًا بتوســـيع قاعدة التمثيل

والانتقال من نموذج الهيمنة الأحادية إلى صـيغة أكثر تعددية. ومع ذلك، يبقى نجاح هذا التحول مرهونًا بإدارته ضمن إطار مؤسسي يمنع نشوء مراكز قوة موازية.

في المقابل، اسـتفادت جماعة الحوثيين من الانقسـامات داخل معسـكر الحكومة لتعزيز موقعها. فقد وفرت حالة "اللاحسـم" وتراجع احتمالات العمليات العسـكرية الواسـعة مسـاحة لإعادة تنظيم القوات وتطوير القدرات الصـاروخية والطائرات المسـيّرة وتعزيز منظومات الدفاع، ما رسخ وضعها الميداني. اقتصاديًا، عززت الجماعة منظومات الجباية ووسعت نطاق الرسوم وأحكمت الرقابة على الأسواق وسلاسل الاستيراد، مستفيدة من الانقسام النقدي والمؤسسي، الأمر الذي وفر موارد مستقرة حافظت على جهازها الإداري والأمني في ظل ضغوط مالية تواجهها الحكومة.

إداريًا، وسّـعت الجماعة حضـورها البيروقراطي عبر تعيين مشـرفين وإعادة هيكلة مؤسسات خاضعة لسيطرتها وفرض أنماط رقابة اجتماعية مشددة، ما حوّل السيطرة العسكرية إلى منظومة حكم يومي. سياسيًا، مكّن تباين مواقف القوى الداعمة للحكومة الجماعة من تحسـين موقعها التفاوضـي؛ فكلما بدا المعسـكر المقابل أقل تماسـكًا، ازدادت قدرتها على فرض شروطها أو إبطاء التفاوض دون كلفة سياسية كبيرة. إقليميًا، شكّل انخراطها في التوترات المرتبطة بأمن الملاحة في البحر الأحمر تحولًا نوعيًا، إذ أصبح حضـورها جزءًا من معادلات الأمن البحري والتجارة الدولية، ما عزز قدرتها على المناورة والردع.

على مستوى المجال العام، اتسم عام 2025 بانسداد سياسي مزمن في ظل استمرار حالة "اللاحرب واللاسـلم" دون تقدم نحو تسـوية تعيد الاعتبار للحقوق والضـمانات. وبرزت بيئة سـياسـية مغلقة أعيد فيها تعريف المجال العام كمسـاحة ضـبط لا مشـاركة. وقد وثّق فريق الرصـد اقتحام مؤسـسـات تعليمية ومدنية، بينها جامعة حجة والمعهد الوطني للعلوم الإدارية في إب، وتحويل بعضها إلى مرافق أمنية أو ثكنات أو مقرات شرطة، إضافة إلى اعتقال طلاب على خلفية احتجاجات سـلمية. كما سُـجلت مداهمات لمدارس وأسـواق ومساجد، بما يعكس تضييقًا ممنهجًا على حرية التعبير والتنظيم.

ورُصـد إخضـاع موظفين ومدنيين لما يسـمى "الدورات الثقافية" ذات الطابع الأيديولوجي، ما حوّل مؤسـسـات التعليم والعمل إلى أدوات تعبئة سـياسـية، إلى جانب مؤشـرات على تجنيد إجباري بما في ذلك تجنيد أطفال، في سـياق عسـكرتة متزايدة للمجتمع وتغليب الولاء السياسي على سيادة القانون.

أمنيًا، اسـتمرت أنماط العنف ذات الأثر المباشـر على المدنيين، بما في ذلك اسـتخدام القنص والألغام والقصـف المدفعي والعبوات الناسـفة داخل مناطق مأهولة. وفي حنكة آل مسـعود بالقريشـية في البيضـاء ومنطقة الظلفان في الجوف، وثّقت السـجلات اسـتخدام أسـلحة ثقيلة ودبابات وعربات مدرعة وقصـف عشـوائي، مصـحوبًا بإعدامات ميدانية وحصـار للقرى وتدمير كلي للمنازل والمسـاجد والمنشـآت، بما يعكس توظيف القوة المفرطة كأداة إخضاع جماعي.

كما استمرت سياسات الحصار على مناطق مأهولة مثل قبائل الغولة في ريدة بمحافظة عمران، ومنطقة عفي في برط العنان بالجوف، وحارة الحفرة في رداع بالبيضاء، عبر تطويق الأحياء وتقييد دخول المواد الأساسية والغاز والدواء، بما حوّل أدوات الأمن إلى وسيلة ضغط جماعي. وسُجلت كذلك حالات انفلات أمني ونزاعات مسلحة قبلية وجرائم مرتبطة بالأراضي والطرقات، مع عجز أو امتناع السلطات القائمة عن أداء واجبها في الحماية والتحقيق والمساءلة.

وتجلت خطورة البيئة الأمنية في تخزين السلاح داخل أحياء سكنية، كما في حادثة انفجار مخازن أسلحة في منطقة خشم البكرة ببني الحارث في صنعاء، إضافة إلى انتشار الألغام ومخلفات الحرب في أبين وتعز والحديدة ومأرب، ما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين بينهم أطفال ونساء.

بصورة عامة، يكشف عام 2025 عن انتقال الصراع من مواجهة عسكرية مباشرة إلى تنافس على تعريف شكل الدولة ومن يملك قرارها، في ظل بيئة سياسية مغلقة وأمن هش وتآكل متزايد لسيادة القانون. وبين شرعية دولية تعاني من ضعف الفاعلية المؤسسية، وسلطة أمر واقع تعزز مركزيتها عبر أدوات أمنية واقتصادية، ظل المدنيون يتحملون الكلفة الأكبر في ظل غياب منظومة مساءلة فعالة وضمانات حماية كافية.

حالة حقوق الإنسان

تحليل الانتهاكات

يشكّل تحليل وتصنيف الانتهاكات في اليمن خلال عام 2015 مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة النزاع وتحوّلاته، حيث يكشف هذا الفصل عن البنية الفعلية للعنف وأنماطه، بعيدًا عن السرديات السياسية العامة. فمن خلال تفكيك أنواع الانتهاكات وتوزيعها الجغرافي والزمني، تتضح ملامح تصاعد الانتهاكات الجسيمة التي طالت المدنيين، وتعددت أشكالها بين القتل، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، وتدمير الممتلكات. كما يتيح هذا التحليل قراءة أعمق لتوزع المسؤولية بين أطراف النزاع، ويبرز في الوقت ذاته غياب آليات المساءلة، واستمرار الإفلات من العقاب، بما يعكس تدهورًا ممنهجا في منظومة حماية حقوق الإنسان.

1- تصنيف الانتهاكات

يكشف الرصد الميداني والتوثيق خلال عام 2025م عن اتساع نطاق الانتهاكات وتعدد أنماطها بما يمس الحقوق الأساسية بصورة مباشرة. وبحسب ما وثّقه فريق الرصد الميداني في سام/فريق سام، فقد سُجل في السجلات المرصودة إجمالي (2661) واقعة انتهاك خلال العام، فيما اعتمد الملخص التنفيذي على قاعدة بيانات توثيقية "مُنقّاة/متحقق منها" بواقع (2421) واقعة بعد تطبيق معايير التحقق والاستبعاد والتنقية (كاستبعاد الحالات التي تفتقر للبيانات الأساسية أو لا تحقق شرط تقاطع المصادر).

ضمن محور الحق في الحياة والسلامة الجسدية، يظهر عام 2025م بوصفه عاماً شديد الكلفة على المدنيين؛ إذ سجل التقرير مقتل (280) شخصاً وإصابة (170) آخرين نتيجة الاستهداف المباشر وغير المباشر. وتبرز "الطلقة النارية" كأداة قتل رئيسية بواقع (107) حالات، مع تمركز لافت في محافظات إب وذمار وصنعاء. وبموازاة ذلك، أسهم القصف العشوائي والممنهج في مقتل (71) مدنياً وإصابة (22)، وكانت تعز ومأرب الأكثر تأثراً بهذا النمط نتيجة القذائف والطيران المسيّر. ولا تزال الألغام والمتفجرات تمثل قتلاً صامتاً ممتداً خارج لحظة الاشتباك؛ إذ وثّق فريق سام (40) حالة قتل و(49) حالة إصابة، مع تركّز في المناطق الساحلية بمحافظة الحديدة ومحافظة الجوف. أما القنص، فقد سُجلت (14) حالة قتل، وغالبية الضحايا من النساء والأطفال في تعز، بما يعكس أن الاستهداف لا يقتصر على ساحات القتال بل يطال تفاصيل الحياة اليومية.

وفي محور الاغتيالات والاعتقالات التعسفية، توضح البيانات أن 2025م شهد توظيفاً سياسياً وأمنياً للاعتقال والإخفاء القسري بوصفهما وسيلتين للضغط وإعادة تشكيل المجال العام. فقد وثّق التقرير (671) حالة اعتقال تعسفي خارج إطار القانون، تصدرتها الأمانة وذمار، إلى جانب (354) حالة إخفاء قسري لم يُكشف عن مصير الضحايا فيها، بما يجعل الجريمة "مستمرة" بحكم غياب المعلومة وإخفاء المصير. كما رصد التقرير (8) عمليات اغتيال استهدفت شخصيات فاعلة، وهو مؤشر على هشاشة البيئة الأمنية وتداخل الجريمة المنظمة بالانفلات المسلح. ويزداد هذا المحور خطورة مع ما سجلته البيانات من (68) حالة تعذيب داخل السجون، انتهت (36) منها بالوفاة، وهو نمط يضع مسألة مراكز الاحتجاز في صدارة ملفات الانتهاكات النوعية.

أما في محور الحريات العامة والمدنية، فقد اتسم العام بتضييق شديد على الفضاء العام واستهداف مظاهر التنظيم والتعبير. ووثّق فريق سام (244) واقعة مداهمة واقتحام للمنازل والمؤسسات، وما ترتب عليها من ترويع للسكان ومصادرة أو إتلاف للممتلكات. كما سُجلت (59) حالة إجبار للموظفين على الانخراط في برامج قسرية ذات مضمون "طائفي وعسكري" وفق توصيفات الضحايا وشهاداتهم، بما يمس حقوق العمل والاعتقاد والكرامة الإنسانية. وبالرغم من أن بعض وقائع قمع الاحتجاجات واستهداف الناشطين قد تبدو أقل عدداً في السجل الرسمي، إلا أن أثرها الترهيبي كان واسعاً بحكم الرسالة التي تنتجها: تضييق المجال العام وإضعاف القدرة على التعبير السلمي.

وفي محور انتهاكات حقوق الفئات الضعيفة، تُظهر الوقائع أن النساء والأطفال دفعوا ثمناً مضاعفاً. فقد ورد ذكر الأطفال في (122) واقعة انتهاك مختلفة، شملت القتل والإصابة والقنص، كما وثّق التقرير (9) حالات "تجنيد أطفال" علنية، وهو رقم يعكس استمرار الظاهرة وخطورتها حتى عندما لا تكون كل الحالات قابلة للتوثيق العلني. وبالمثل، سجل التقرير (93) ضحية من الإناث تعرضن لانتهاكات مباشرة تراوحت بين القتل والاعتداء الجسدي والاعتقال، بما يؤكد أن الفئات الأضعف لم تكن بمنأى عن الاستهداف.

وفي محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحق الملكية، تُظهر البيانات استخدام النهب والمصادرة والإغلاق كأدوات ضغط تُعمّق الأزمة المعيشية. فقد سجل التقرير (51) واقعة نهب للممتلكات الخاصة، و(18) واقعة مصادرة واستيلاء ممنهج، إضافة إلى تدمير كلي لـ (43) منشأة/منزل وتدمير جزئي لـ (17) أخرى. كما وثّق فريق سام (19) حالة إغلاق لمنشآت و(10) حالات فرض أتاوات غير قانونية، وهو ما لا يقتصر أثره على خسارة آنية، بل يمتد إلى تقويض مصادر الرزق وتوسيع دوائر الفقر والتبعية القسرية.

2- تصنيف الفئات المتضررة

تكشف البيانات أن المدنيين كانوا الهدف الأكثر تكراراً؛ فمن بين (2421) واقعة مرصودة، استهدفت (2025) واقعة مدنيين بشكل مباشر، بما يقارب 83% من الإجمالي. وفي تفاصيل الفئات، وثّق فريق سام (122) واقعة تضمنت استهدافاً للأطفال، و(93) واقعة استهدفت نساءً بانتهاكات مباشرة، كما تُظهر البيانات فجوة جندرية في الضحايا لصالح الذكور، وهو ما يرتبط بطبيعة الاعتقالات السياسية والملاحقات التي تطال فئة الشباب والرجال بوصفها الأكثر استهدافاً في سياقات السيطرة الأمنية.

3- تحليل أنماط الانتهاكات

تُظهر بيانات فريق سام أن نمط انتهاكات الحق في الحياة بلغ (316) واقعة قتل، مع تمركز واضح في الأمانة (87) ثم إب (42) ثم البيضاء (30). ويغلب على مناطق السيطرة الحوثية نمط القتل بالطلق الناري في سياقات نقاط تفتيش أو مداهمات، بينما ساهمت الغارات الجوية المنسوبة لطيران إسرائيلي وأمريكي في حصيلة الضحايا في محافظات محددة مثل الحديدة وصنعاء. وفي توزيع المسؤولية، نُسبت (205) واقعة قتل إلى جماعة الحوثي، مقابل (44) واقعة للطيران الإسرائيلي وفق التوثيق الوارد.

أما الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، فقد شكل النمط الأكثر انتشاراً وتنظيماً بواقع (1025) واقعة، وتصدرت ذمار (258) ثم إب (202) ثم صعدة (123). ويظهر في طريقة التنفيذ حضور القوة المسلحة كأداة رئيسية عبر أطقم تداهم المنازل وأماكن العمل، مع تحوّل نسبة كبيرة من المعتقلين إلى مختفين قسرياً لمدد طويلة دون تمكين ذويهم من المعرفة أو التواصل. وتنسب البيانات غالبية هذا النمط إلى جماعة الحوثي بواقع (1016) واقعة، بما يعكس سياسة منهجية لتكميم المجال العام.

وفي الانتهاكات النوعية، يبرز ملف الاغتيالات والتعذيب بوصفه مؤشراً على "احترافية العنف" لا عشوائيته؛ إذ وثّق التقرير (8) اغتيالات تركزت في تعز وعمران غالباً عبر كمائن أو استهداف بطلق ناري من مسلحين مجهولين أو قبليين، بينما سجّلت الأمانة (32) حالة تعذيب ضمن إجمالي (68)، مع (36) حالة وفاة تحت التعذيب، وجميعها في السجلات المنسوبة لمسؤولية جماعة الحوثي.

وفي ملف الانتهاكات ضد الممتلكات والحريات بواقع (379)، تتضح استراتيجية الإفقار والترهيب المادي، حيث تصدرت إب (117) في المداهمات والنهب تليها الأمانة (83)، مع استمرار تفجير المنازل كعقوبة جماعية خصوصاً في البيضاء وإب. أما الإصابات بواقع (170)، فقد تصدرت تعز (53) في ظل استمرار القنص والقصف، بينما بقيت الألغام ومخلفات الحرب تهديداً بارزاً في الحديدة والجوف.

تتناول الأقسام التفصيلية التالية ملفات محورية برزت خلال عام 2025 بوصفها الأكثر تأثيراً على حياة المدنيين ومسار الأزمة، فتستعرض كل ملف في سياقه الخاص من حيث ظروف وقوعه، وآليات تنفيذه، وامتداداته الاجتماعية والإنسانية، وما يكشفه من أنماط متكررة تتجاوز حدود الواقعة الفردية. ومن خلال الجمع بين المؤشرات الكمية والشواهد النوعية، تضيء هذه الفصول الفجوة بين الحدث ومفاعيله، وتوضح كيف يتشكل الانتهاك داخل بنى السيطرة والاختلالات المؤسسية، وما يترتب على ذلك من آثار ممتدة على الأمن المجتمعي وإمكانات التعافي.

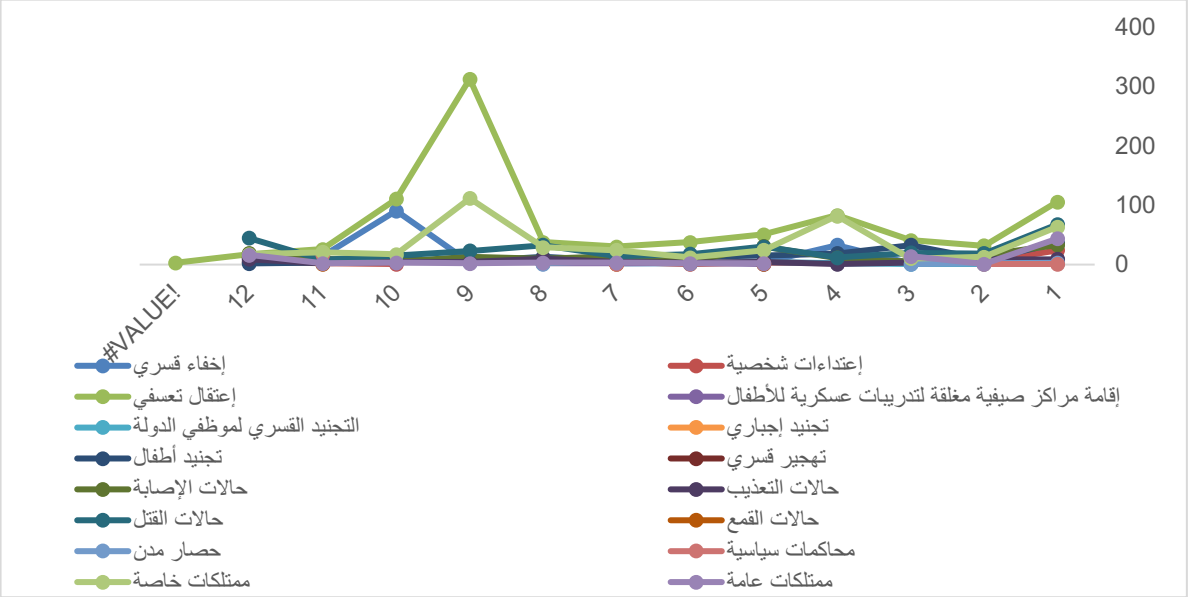

مناطق التركيز الجغرافي

يُظهر التقرير السنوي لليمن منذ عام 2015 أن الانتهاكات تتوزع جغرافيًا وفق مناطق الصراع والكثافة السكانية، مع تركّز واضح في محافظات مثل صنعاء وتعز والحديدة. ويعكس هذا التوزيع ارتباط الانتهاكات بخريطة السيطرة العسكرية وتبدلاتها. كما يكشف اتساع رقعة الانتهاكات بما يتجاوز مناطق المواجهات، في ظل تعدد الأطراف وضعف مؤسسات الدولة.

كما تكشف قراءة أنماط الانتهاكات في اليمن خلال عام 2025 أن العنف لم يتوزع بصورة متساوية، بل تمركز بشكل واضح في نطاقات جغرافية محددة، تعكس تداخلاً معقداً بين أنماط السيطرة المسلحة، وضعف سيادة القانون، وتفاوت قدرة المؤسسات على توفير الحماية. ويُظهر هذا التمركز أن الجغرافيا لم تعد مجرد إطار مكاني للانتهاك، بل أصبحت عاملاً محدِّداً في طبيعته وشدته واستمراريته.

في هذا السياق، تختلف أنماط الانتهاكات باختلاف البنية المحلية لكل منطقة؛ ففي بعض المحافظات، تتجسد الانتهاكات في ممارسات ممنهجة تمس الحقوق المدنية والسياسية، مثل الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، بوصفها أدوات للسيطرة على المجال العام وإعادة تشكيله. وفي مناطق أخرى، يبرز العنف المباشر المرتبط بالأعمال القتالية، بما في ذلك القصف والقنص والألغام، كخطر يومي يهدد الحق في الحياة والسلامة الجسدية. كما تظهر في مناطق ثالثة أنماط انتهاك تستهدف الممتلكات وسبل العيش، بما في ذلك التدمير والنهب، وهي ممارسات تتجاوز أثرها المادي لتطال البنية الاجتماعية وتُفضي إلى النزوح والتفكك الأسري.

ولا يقتصر أثر هذا التفاوت الجغرافي على اختلاف نوع الانتهاك، بل يمتد إلى خلق بيئات غير متكافئة من حيث مستوى الأمان والوصول إلى الحماية والإنصاف. إذ يجد السكان في بعض المناطق أنفسهم داخل منظومات مغلقة يصعب فيها الوصول إلى العدالة أو حتى معرفة مصير الضحايا، بينما يواجه آخرون مخاطر مفتوحة في فضاءات يومية غير آمنة. ويؤدي ذلك إلى إعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية، وتعميق الفجوة بين المجتمعات المحلية، وتقويض الثقة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

ومن منظور حقوقي، فإن هذا التمركز الجغرافي للانتهاكات يطرح تحديات جوهرية أمام جهود المساءلة والاستجابة، إذ يتطلب مقاربة تأخذ في الاعتبار خصوصية السياقات المحلية، وأنماط الفاعلين، والعلاقة بين السيطرة الجغرافية وأنماط الانتهاك، بدلاً من الاكتفاء بالتحليل الكمي المجرد. كما يعزز ذلك الحاجة إلى تطوير آليات حماية موجهة تراعي هذه الفروقات، وتستجيب لطبيعة المخاطر في كل منطقة.

وعليه، فإن تحليل مناطق التركيز الجغرافي لا يقتصـــر على تحديد مواقع الانتهاكات، بل يمثل مدخلاً أســاســـياً لفهم ديناميات الصـــراع، وكيفية توظيف العنف كأداة للســـيطرة، وحدود الحماية المتاحة للســكان المدنيين في ســياق يتســم بتعدد الســلطات واســتمرار الإفلات من العقاب. ونوضح ذلك في التالي:-

بشكل عام

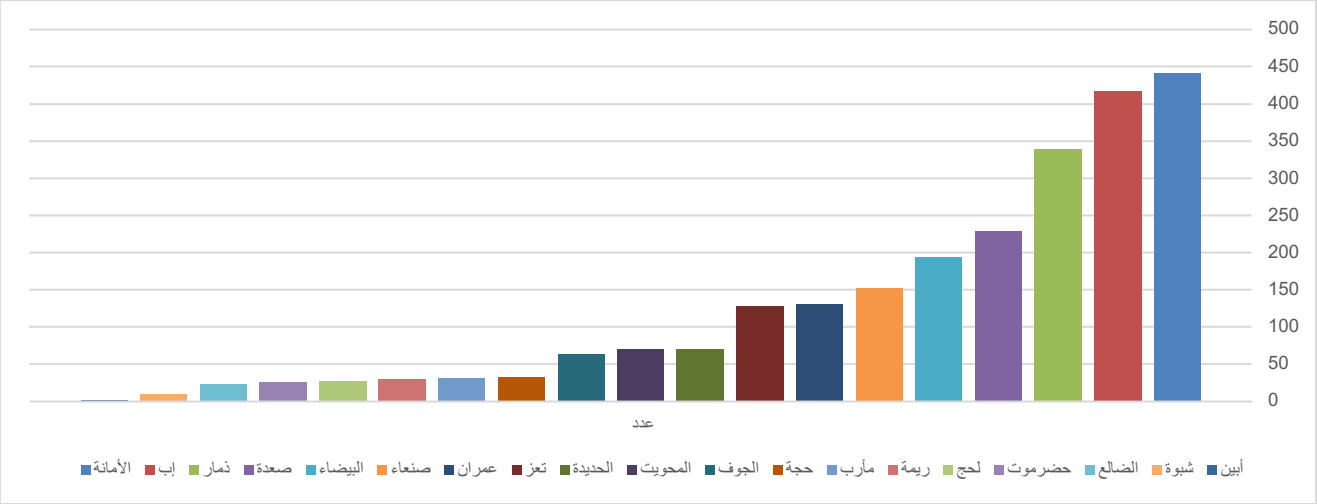

تُظهر بيانات فريق الرصد الميداني في سام/فريق سام أن الانتهاكات خلال 2025م تمركزت في محافظات بعينها مع تباين نوعي في الكثافة والأنماط، كما يلي:

المحافظة	إجمالي الانتهاكات	أبرز الأنماط السائدة
الأمانة (صنعاء)	442	اعتقالات تعسفية، إخفاء قسري، مداهمات.
إب	417	قتل بطلق ناري، اعتقالات، نهب.
ذمار	339	اختطافات، قتل تحت التعذيب، مداهمات.
صعدة	229	قصف، إخفاء قسري، اعتقالات.
البيضاء	194	تفجير منازل، قتل بطلق ناري، اعتقالات.
تعز	128	قنص، قصف عشوائي، إصابات ألغام.

توزيع الانتهاكات حسب المناطق الأكثر تضرراً (2025م)

1) أمانة العاصمة (صنعاء): "مركز القمع السياسي"

تصدّرت أمانة العاصمة قائمة المحافظات الأكثر تضرراً بواقع (442) واقعة وفق ما وثّقه فريق الرصد الميداني في سام/فريق سام. ويغلب على نمط الانتهاك فيها الطابع السياسي المرتبط بإدارة المجال العام عبر أدوات الاعتقال والإخفاء، حيث تكرر الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بوصفهما وسيلة لضبط الحركة الاجتماعية واستهداف الناشطين والشخصيات المؤثرة. وإلى جانب ذلك، سجّلت الأمانة أعلى معدل لحالات التعذيب بواقع (32) حالة، بما يشير إلى حضور شبكة احتجاز مركزية تُدار فيها إجراءات استجواب قسرية بعيداً عن الرقابة القانونية، وهو ما يجعل العاصمة نقطة ارتكاز لانتهاكات تتصل بالحقوق المدنية والسياسية على نحو مباشر.

2) محافظة إب: "انتهاك الممتلكات والقتل المباشر"

حلّت محافظة إب في المرتبة الثانية بواقع (417) واقعة، وتُظهر بيانات فريق سام أن النمط السائد فيها يتجاوز حالة "الانفلات" إلى بنية متكررة من المداهمات والنهب والقتل بالرصاص الحي. وقد سجّلت المحافظة (117) واقعة مداهمة ونهب، وهو أعلى معدل وطني في هذا النوع، بما يكشف عن استهداف منظم للملكية الخاصة وتقييد قدرة السكان على حماية مواردهم وممتلكاتهم. ويترافق ذلك مع انتشار القتل بطلق ناري في سياقات نزاعات مسلحة وتوترات محلية، ما يجعل إب نموذجاً لانتهاك مركّب يجمع بين الإفقار القسري وتوليد الخوف عبر العنف المباشر.

3) محافظة ذمار: "عاصمة الاختطافات"

سجّلت ذمار (339) واقعة، وتبرز في بيانات فريق الرصد الميداني في سام/فريق سام بوصفها أكثر محافظة شهدت اعتقالات تعسفية بواقع (258) حالة. وتتكرر في ذمار حملات الاعتقال الجماعي بوصفها أداة لضبط المجتمع ومنع أي تحركات، وغالباً ما يتم نقل عدد من الضحايا إلى مرافق احتجاز خارج المحافظة، بما يضاعف معاناة الأسر ويعقد مسارات التتبع القانوني والمعرفة بالمصير. وتبدو ذمار في هذا السياق مساحة يُستخدم فيها الاعتقال كسياسة قسرية لإعادة تشكيل المجال العام.

4) محافظة صعدة: "الإخفاء والقصف الميداني"

بلغت الوقائع الموثقة في صعدة (229) واقعة، ويغلب على نمط الانتهاك فيها طابع "السرية" المرتبط بالإخفاء القسري؛ إذ سجلت معدلات مرتفعة في هذا الجانب بواقع (123) حالة. وإلى جانب ذلك، شهدت صعدة ضحايا على صلة بالقصف والعمليات العسكرية، بما يضيف بعداً أمنياً/عسكرياً للانتهاك، ويضع المدنيين أمام مخاطر مزدوجة: مخاطر مرتبطة بالعنف الميداني، وأخرى مرتبطة بمنظومة احتجاز مغلقة تضعف فيها فرص الوصول للإنصاف.

5) محافظة البيضاء: "عقيدة التفجير والترهيب"

سـجّلت البيضـاء (194) واقعة، وتنفرد - وفق توصـيف بيانات فريق سـام - بنمط متكرر يتمثل في تفجير المنازل بوصفه أداة عقاب جماعي ضد بيئات محلية معارضة أو رافضة للانصـياع. وتُظهر الوقائع أن هذا النمط لا يقتصـر على الأثر المادي المتمثل في تدمير الممتلكات، بل يمتد إلى أثر اجتماعي أوسع يتمثل في النزوح القسري وتفكيك الاستقرار الأسري، بما يجعل البيضاء نموذجاً لسياسات الترهيب التي تُستثمر لإعادة إخضاع المجال المحلي بالقوة.

6) محافظة تعز: "حصار القناصة والألغام"

رغم أن تعز جاءت سادسة عدداً بواقع (128) واقعة، فإنها تتصدر ملف الإصابات بواقع (53) حالة، وهو ما يبيّن أن معيار الخطورة لا يقاس بالعدد وحده بل بطبيعة الانتهاك وكلفته على السلامة الجسدية. وتُظهر البيانات استمرار القنص واستهداف الأحياء السكنية، إلى جانب القصف والألغام في محيط خطوط التماس والضواحي، بما يجعل الحياة اليومية للسكان محكومة بمنطق "الخطر الدائم" ويحوّل الحركة الاعتيادية إلى مخاطرة.

7) محافظة الحديدة: "ضحايا البحر ومخلفات الحرب"

سـجّلت الحديدة (71) واقعة، وتبرز فيها مخلفات الحرب والألغام البرية والبحرية بوصفها سـبباً رئيسـياً للقتل والإصـابة، خصـوصـاً في المناطق الزراعية والسـواحل. كما تظهر الحديدة - وفق بيانات فريق سـام - ضـمن المحافظات التي شـهدت أثراً للغارات الجوية المنسوبة لأطراف دولية، ما يضيف طبقة أخرى من المخاطر على المدنيين، ويعزز الحاجة إلى معالجة ملف الألغام ومخلفات الحرب بوصفه تهديداً مستمراً خارج لحظة الاشتباك المباشر.

8) عمران وصنعاء (الريف): "العسكرة القبلية"

سجلت محافظتا عمران وصنعاء (الريف) مجتمعَتَين أكثر من (280) واقعة وفق التوثيق. ويغلب على النمط فيهما توظيف الأدوات الأمنية والعسكرية لإخضاع تجمعات قبلية، عبر حصـار مناطق، وفرض أتاوات، وتجنيد، ومداهمات، بما يربط الانتهاك بمنطق السـيطرة على الموارد والحركة. كما يتكرر نمط الدورات القسرية والمعسكرات، بما يعكس ضغطاً ممنهجاً على الفئات الشـابة والتعليمية، ويعيد إنتاج العسـكرة داخل البنى الاجتماعية المحلية.

تُظهر قراءة فريق الرصـد الميداني في سـام/فريق سـام أن الانتهاكات ذات الطابع السـياسـي (اعتقال/إخفاء) تتركز بشـكل واضـح في صـنعاء وذمار وإب، بينما تتجمع الانتهاكات ذات الطابع الميداني/الحربي (قنص/قصـف/ألغام) في تعز والحديدة ومأرب والجوف، في حين تظهر الانتهاكات الانتقامية المرتبطة بالممتلكات (تفجير منازل/نهب) بحدة في البيضاء وإب، مع الإشارة إلى أن تعز والحديدة تبقيان محافظتان عاليتَا الخطورة

من زاوية السـلامة الجسـدية رغم أن ترتيبهما العددي الإجمالي أقل من المراكز الثلاثة الأولى، في المقابل، تبدو بعض المحافظات أقل عدداً مثل أبين وشبوة، وهو ما قد يعكس استقراراً نسبياً أو صعوبات وصول وتوثيق، دون أن يعني ذلك انتفاء الانتهاكات.

المنحنى الزمني للانتهاكات

على امتداد العام، يظهر مسار زمني متذبذب ينتهي إلى ذروة حادة، فقد سجل سبتمبر ارتفاعاً لافتاً وصل إلى قرابة (480) واقعة، وهو ما يتسق مع نمط حملات اعتقال واسعة استخدمت كأداة وقائية لمنع أي تعبير اجتماعي في توقيتات سياسية حساسة. كما شهد يناير بداية عنيفة بمعدل يقارب (400) واقعة، بما يعكس دخول العام على توترات أمنية مرتفعة. ثم تراجعت الأرقام نسبياً في منتصف العام، قبل أن تعود للارتفاع في الربع الأخير، بما يرسخ فكرة أن الانتهاك لا يتحرك بعشوائية، بل يرتبط بإيقاعات سياسية/أمنية تتكرر في توقيتات بعينها.

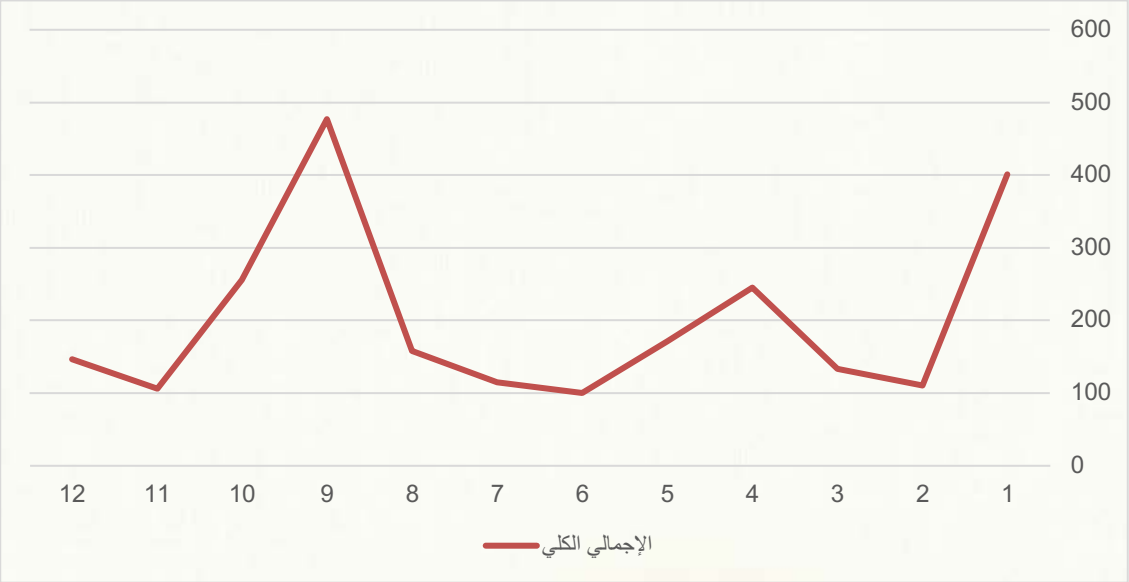

الرسم التالي على مستوى الانتهاك كيف يتطور عبر الزمن

الانتهاكات النوعية

منذ عام 2015، شـهد اليمن سـلسـلة من الانتهاكات التي طالت الحقوق الأسـاسـية للمدنيين، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحرية الشـخصـية. وتشـمل هذه الانتهاكات القتل خارج نطاق القانون والاحتجاز التعسـفي، في سـياق نزاع معقد وتعدد في الأطراف الفاعلة. ويسـتعرض هذا القسـم أبرز هذه الانتهاكات بوصـفها أنماطًا نوعية تسـتدعي التوثيق والتحليل.

1 -انتهاكات الحق في الحياة

خلال العام ٢٠٢٥، رصـد فريق منظمة سـام للحقوق والحريات تصـاعدا مقلقا في نمط الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة، حيث تم تسجيل ما مجموعه (316) واقعة قتل خلال الفترة محل الرصـد، في مؤشـر يعكس اسـتمرار تآكل الحماية الأسـاسـية للمدنيين في سـياق النزاع المسـلح. ويُبرز التحليل الجغرافي لهذه الوقائع تمركزًا واضـحًا في أمانة العاصمة بعدد (87) حالة، تليها محافظة إب بـ(42) حالة، ثم محافظة البيضاء بـ(30) حالة، وهو ما يشير إلى وجود بؤر ساخنة تتسم بارتفاع معدلات العنف وغياب الضمانات الفعلية لسـلامة السـكان، فضـلًا عن ارتباط ذلك بأنماط السـيطرة الأمنية وطبيعة الانتشـار العسكري في هذه المناطق.

وتكشـف طبيعة الانتهاكات في مناطق سـيطرة جماعة الحوثي عن غلبة نمط القتل باسـتخدام الأسـلحة النارية، غالبًا في سـياقات نقاط التفتيش الأمنية أو أثناء حملات المداهمة والاقتحام، الأمر الذي يثير مخاوف جدية بشـأن الاسـتخدام المفرط وغير المتناسـب للقوة، واحتمالية وقوع حالات قتل خارج نطاق القانون، خاصـة في ظل غياب الشـفافية والمسـاءلة القضـائية. كما تشـير هذه الأنماط إلى بيئة أمنية تتداخل فيها الوظائف العسـكرية مع مهام إنفاذ القانون، بما يقوّض المعايير الأسـاسـية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها مبادئ الضرورة والتناسب والاحتياط.

وفي موازاة ذلك، سـاهمت الضـربات الجوية المنسـوبة إلى طيران إسـرائيلي وأمريكي في زيادة حصـيلة الضـحايا المدنيين، لا سـيما في محافظات الحديدة وصـنعاء، حيث ارتبطت هذه الهجمات بسـقوط ضـحايا في مناطق مأهولة، وهو ما يثير تسـاؤلات جدية حول مدى الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنسـاني، خصـوصًـا مبادئ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وحظر الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة. كما أن تكرار هذه الضربات في سياقات حضرية يزيد من مخاطر الأضرار الجانبية الواسعة، ويضاعف من معاناة السكان المدنيين الذين يعيشون أصلًا في أوضاع إنسانية هشة.

وعلى مسـتوى إسـناد المسـؤولية، تُظهر البيانات أن (205) واقعة قتل نُسـبت إلى جماعة الحوثي، مقابل (44) واقعة للطيران الإسـرائيلي، وفقًا للتوثيق المتوفر، ما يعكس تعدد الأطراف المنخرطة في النزاع وتداخل أدوارها في إنتاج العنف. ويؤكد هذا التوزيع اسـتمرار الطابع المركب للنزاع في اليمن، حيث لا يقتصـر تهديد الحق في الحياة على جهة واحدة، بل يتوزع بين فاعلين محليين ودوليين، في ظل غياب آليات مسـاءلة فعالة تضـمن محاسـبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

وتشـير هذه المعطيات مجتمعة إلى نمط ممنهج من تقويض الحق في الحياة، يسـتدعي تدخلًا عاجلًا من قبل المجتمع الدولي لتعزيز آليات الرصـد والتحقيق المسـتقل، وضـمان

حماية المدنيين، ودعم مسارات المساءلة والعدالة، بما في ذلك تفعيل الولاية القضائية الدولية حيثما أمكن، والعمل على إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي تسهم في استمرار هذه الانتهاكات وتكرارها.

2 -الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

يُعد هذا النمط الأوسع انتشاراً والأكثر تنظيماً خلال عام 2025م، حيث وثّق فريق سام (1025) واقعة، بما يجعله سلوكاً بنيوياً لا طارئاً. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، تصدرت ذمار (258 حالة) بشكل لافت، تلتها إب (202) ثم صعدة (123). وتظهر طريقة التنفيذ أن الاعتقال غالباً ما يتم بقوة السلاح وباستخدام أطقم مسلحة تداهم المنازل أو أماكن العمل، وهو ما يطعن في معيار الشرعية الإجرائية ويحوّل الاعتقال إلى وسيلة ترويع وضبط اجتماعي.

والأشد خطورة في هذا النمط هو التحول المتكرر من الاعتقال إلى الإخفاء القسري؛ إذ تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من الضحايا يتم نقلهم فوراً إلى مسارات احتجاز مغلقة ويُحجب مصيرهم لمدد تتجاوز الأشهر دون تمكين الأسر من المعرفة أو التواصل.

تسجل البيانات مسؤولية شبه كاملة لجماعة الحوثي بواقع (1016) واقعة، وهو ما يعزز قراءة أن الاعتقال والإخفاء لم يعودا مجرد ممارسات أمنية عشوائية، بل أداة سياسية لإدارة المجتمع وإسكات الأصوات المستقلة وخلق مناخ خوف دائم.

وفي هذا السياق، يبرز ملف الاعتقالات الحوثية للعاملين الأمميين والذي دخل مرحلة تصعيد متدرّجة على شكل موجات متتابعة، بدأت مطلع العام باستهداف مباشر لموظفين أمميين، ثم اتسعت لاحقاً لتشمل مداهمات لمقار الأمم المتحدة واحتجازات بأرقام أكبر، وصولاً إلى إجراءات أممية ودولية علنية ربطت بين هذه الاعتقالات وبين تقييد القدرة على تقديم المساعدات الإنسانية.

في 23-25 يناير 2025 نُفّذت موجة اعتقالات جديدة شملت ما لا يقل عن 8 موظفين من موظفي الأمم المتحدة، وفق بيان مشترك نقلته هيومن رايتس ووتش. كما أكدت منظمة العفو الدولية أن الحوثيين "احتجزوا تعسفياً ثمانية موظفين أمميين" خلال الفترة نفسها، وربطت ذلك بموجة الاعتقالات الأوسع التي بدأت في 2024. وعلى مستوى ردّ الفعل الرسمي، أعلنت الأمم المتحدة في 24 يناير 2025 أنها أوقفت جميع تحركات موظفيها داخل مناطق سيطرة الحوثيين بعد احتجاز "عدد من" أفرادها، بحسب رويترز. كما ذكرت أسوشيتد برس في اليوم نفسه أن القرار جاء عقب احتجاز "7 موظفين إضافيين" وأن إجمالي المحتجزين لدى الحوثيين بلغ حينها 23 موظفاً أممياً بحسب ما نقلته عن الأمم المتحدة.

ثم تَحوّل التصعيد إلى أثرٍ مباشر على عمل المنظمات الإنسانية في الشمال؛ إذ قالت رويترز في 10 فبراير 2025 إن الأمم المتحدة أوقفت جميع عملياتها في محافظة صعدة بعد احتجاز مزيد من موظفيها، ونقلت عن نائب المتحدث الأممي فرحان حق أن هذا الإجراء مرتبط بمخاوف السلامة. وفي اليوم التالي، أعلنت رويترز أن موظفاً لدى برنامج الأغذية

العالمي توفي وهو رهن الاحتجاز في شمال اليمن، وأنه كان قد احتُجز في 23 يناير 2025 مع آخرين، في واقعة وُصفت بأنها فاقمت أزمة الثقة الأمنية مع سلطات الأمر الواقع.

كما نقلت أسوشيتد برس أن وفاة الموظف جاءت بعد ثلاثة أسابيع من احتجازه، وأن الأمم المتحدة علّقت عملياتها في صعدة على خلفية هذه التطورات. وساند الاتحاد الأوروبي هذا التوصيف حين قال إن الموظف الذي توفي قد كان "محتجزاً تعسفياً منذ 23 يناير 2025" وأن الوفاة وقعت في 10 فبراير 2025.

وبحلول نهاية الصيف، بدأت موجة أكبر اتخذت طابع مداهمات للمقار الأممية. ففي 31 أغسطس 2025 أدان الأمين العام للأمم المتحدة "الاحتجاز التعسفي لما لا يقل عن 11 من موظفي الأمم المتحدة" وأدان كذلك "الدخول القسري إلى مقر برنامج الأغذية العالمي ومصادرة ممتلكات أممية ومحاولات دخول مقار أممية أخرى في صنعاء".

وتطابقت رواية رويترز مع هذا الإطار حين أفادت بأن الحوثيين "داهموا مقار أممية" واحتجزوا "ما لا يقل عن 11 شخصاً"، وأن المبعوث الأممي هانس غروندبرغ أشار إلى أن هؤلاء أُوقفوا في صنعاء والحديدة وأن ذلك جاء "إضافة إلى 23 موظفاً أممياً كانوا محتجزين مسبقاً، بعضهم منذ 2021، وموظف واحد توفي في الاحتجاز خلال 2025"، كما ذكرت أسوشيتد برس أن المداهمات شملت مكاتب برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف في صنعاء، وأن عدد المحتجزين بلغ "11 على الأقل".

بعد ذلك بأسبوعين، ظهرت أرقام رسمية دولية تؤكد توسّع موجة ما بعد 31 أغسطس. ففي 12 سبتمبر 2025 أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً قال فيه إن أعضاءه "أدانوا بقوة" احتجاز الحوثيين "منذ 31 أغسطس لما لا يقل عن 21 من موظفي الأمم المتحدة"، وأدانوا أيضاً اقتحام مقار برنامج الأغذية العالمي واليونيسف ومصادرة ممتلكات أممية. وفي الإحاطة اليومية للأمم المتحدة في اليوم نفسه، ورد رقم أكثر تفصيلاً يفيد بأن "44 من الموظفين الوطنيين للأمم المتحدة" كانوا محتجزين، وأن "21 منهم احتُجزوا منذ نهاية أغسطس"، مع الإشارة إلى احتجاز نائبة الممثل المقيم لليونيسف ضمن سياق الضغط على المنظومة الأممية.

وبموازاة ذلك، أعلن برنامج الأغذية العالمي في 16 سبتمبر 2025 أن 44 عاملاً في المجال الإنساني كانوا "قيد الاحتجاز التعسفي" لدى سلطات الأمر الواقع، "من بينهم 21 من موظفي البرنامج"، وأضاف أن "منذ 31 أغسطس 2025 وحده تم احتجاز 21 من موظفي الأمم المتحدة تعسفياً"، وفي اليوم نفسه أيضاً قالت رويترز إن الأمم المتحدة نقلت مكتب المنسق المقيم في اليمن إلى عدن بعد احتجاز "ما لا يقل عن 18 من أفرادها" في صنعاء، في خطوة فسّرها مراقبون كإعادة تموضع أمني/تشغيلي تحت ضغط الاعتقالات.

ثم جاءت موجة أخرى في الخريف زادت الأرقام المعلنة بصورة حادة. ففي 7 أكتوبر 2025 نقلت رويترز عن المتحدث باسم الأمم المتحدة أن "9" موظفين أمميين إضافيين احتُجزوا، ما رفع عدد المحتجزين تعسفياً من موظفي الأمم المتحدة إلى 53 منذ 2021، وفي 18 أكتوبر 2025 أفادت أسوشيتد برس بأن الحوثيين داهموا منشأة أممية في صنعاء وأن

متحدثاً باســم مكتب المنســق المقيم قال إن 15 موظفاً دولياً كانوا داخل المنشــأة وقت المداهمة وأنهم "آمنون وتم إحصاؤهم" وتمكنوا من التواصل مع أسرهم.

وفي اليوم التالي 19 أكتوبر 2025 ذكرت أســوشــيتد برس أن الحوثيين احتجزوا "نحو 20" من موظفي الأمم المتحدة وصادروا معدات اتصالات من منشأة أممية في حي حدة بصنعاء، وأن من بين المحتجزين "15 دولياً و5 يمنيين"، مع الإفراج عن "11" آخرين بعد الاســتجواب، كما أوردت رويترز في 20 أكتوبر 2025 أن "15 موظفاً دولياً" ظلوا "محصــورين داخل مجمع الأمم المتحدة في صـنعاء" بعد اقتحام للحوثيين، قبل أن تسـمح السـلطات لهم بالحركة داخل المجمع لاحقاً.

3 -الاغتيالات والتعذيب

يبرز هذا النمط بوصــفه مؤشــراً على "احتراف العنف" وتحوّل بعض الانتهاكات إلى أدوات تصـفية أو كسـر إرادة، وليس مجرد انتهاك عرضـي. فقد وثّق فريق سـام (8) حالات اغتيال تركزت في تعز وعمران، وتظهر في توصيف الوقائع أن النمط الغالب هو "الكمين المسلح" أو الاستهداف بطلق ناري من قبل مجهولين أو مسلحين قبليين، وهو ما يشير إلى تداخل عوامل الانفلات الأمني وتصفية الحسابات مع غياب التحقيق الفعّال.

وفي ملف التعذيب، وثّقت البيانات (68) حالة، ســجلت الأمانة (32 حالة) العدد الأكبر فيها. ويشكل هذا الملف ذروة الانتهاك النوعي بسبب ما انتهت إليه الوقائع من (36) حالة وفاة تحت التعذيب، وهو ما يضع هذه الأفعال ضمن الجرائم الأشد خطورة، خاصة مع ما تفيده السجلات بأن حالات التعذيب والقتل تحت التعذيب في هذا الكشف تقع ضمن مسؤولية جماعة الحوثي. وتُظهر الوقائع أن التعذيب لا يُمارس فقط كعنف جســدي، بل كمنظومة داخلية في مراكز احتجاز مغلقة، تترافق أحياناً مع الإهمال الطبي المتعمد، بما يجعل الحق في السلامة والكرامة عرضة لانتهاك مركّب.

4- انتهاكات معايير المحاكمات العادلة

تُظهر التقارير الحقوقية المتواترة أن الحق في المحاكمة العادلة في اليمن يشهد تآكلا عميقًا، خاصة في القضايا المرتبطة بالمعارضين السياسيين، والعاملين في منظمات المجتمع المدني، وموظفي الإغاثة، خلال عام ٢٠٢٥، حيث تحوّلت الإجراءات القضائية في كثير من الحالات إلى أداة للضبط السياسي بدلا من كونها ضمانة للعدالة. فقد وثّقت منظمة سام للحقوق والحريات، احتجاز جماعة الحوثي، احتجاز عشرات العاملين في المنظمات الدولية والمحلية، والنشطاء الحقوقيين والمدافعين الحقوقيين، ويعد احتجاز المحامي عبد المجيد صبرة المحتجز منذ ١٥ سبتمبر/أيلول 2025، بعدما قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثيين باقتحام مكتبه الواقع بمنطقة شميلة في العاصمة صنعاء قبل اعتقاله واقتياده إلى جهة مجهولة . وفي ٧ ديسمبر/كانون الأول 2025 بدأ محامي حقوق الإنسان البارز عبدالمجيد صبره إضراباً عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله واحتجازه التعسفيين وبمعزل عن العالم الخارجي.. إضافة الي موظفون أمميون، مع حرمانهم من الاتصال بمحامين أو أسرهم، وتقديم بعضهم إلى محاكمات تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير العدالة، وفي أحيان كثيرة بناءً على تهم ملفقة أو ذات طابع أخلاقي أو أمني فضفاض.

ترتبط هذه الممارسات غالبا بمنظومة احتجازات خارج إطار القضاء، كمحتجز الامن والمخابرات، ومواقع عسكرية اخري، حيث يتم فيها احتجاز الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي، دون عرضهم على قضاء مستقل، ودون تمكينهم من حقوق الدفاع أو الطعن، وهو ما يشكّل انتهاكًا صارخًا لمبدأ القاضي الطبيعي وضمانات المحاكمة

وتتجلى انتهاكات معايير المحاكمة العادلة أيضًا في استهداف المحامين أنفسهم، بوصفهم أحد أهم ضمانات العدالة، حيث وثّق تقرير "محامون تحت القمع" الصادر عن منظمة يمنت ، مئات الانتهاكات في صنعاء، شملت حالات اختطاف وإخفاء قسري واعتداءات وتهديدات، إضافة إلى منع المحامين من الترافع أو طردهم من قاعات المحاكم، وهو ما يقوّض بشكل مباشر الحق في الدفاع ويُفرغ العملية القضائية من مضمونها ، كما أشار مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى حالات محاكمات مبنية على تهم مفبركة، واحتجاز في سجون سرية، ومعاملة قاسية، كما في قضية المحامي عبد المجيد صبرة، الذي احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي ودون ضمانات قانونية.

وفي هذا السياق، منظمة سام للحقوق والحريات وعدد من المنظمات الحقوقية أدانت أحكام الإعدام التي أصدرتها جماعة الحوثي بحق مختطفين من أبناء محافظة المحويت بتهم "التخابر"، معتبرة أنها صدرت عقب محاكمات تفتقر لأدنى معايير العدالة، واعتمدت على الاحتجاز التعسفي وانتزاع الاعترافات تحت التعذيب، بما يشكّل انتهاكًا جسيمًا للحق في الحياة والقانون الدولي، محذّرة من أن هذه الأحكام تمثل تصعيدًا خطيرا يهدد حياة الضحايا، وداعية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لوقف تنفيذها وضمان الإفراج عنهم، ومؤكدة أن أي مسار سلام لا يبدأ بإنهاء هذه الانتهاكات سيظل سلامًا هشًا وغير مستدام.

ولا يقتصر هذا الخلل على مناطق بعينها، بل يعكس أزمة بنيوية في النظام القضائي اليمني في ظل الحرب، حيث أدى تعدد السلطات وتفكك المؤسسات إلى غياب استقلال القضاء، وتداخل السلطات الأمنية والعسكرية مع العمل القضائي، ووجود مراكز احتجاز غير خاضعة للرقابة. كما أن استمرار المحاكمات أمام هيئات استثنائية أو غير مختصة، وغياب الشفافية، واستخدام الاعترافات المنتزعة تحت الإكراه، كلها مؤشرات على انتهاك معايير المحاكمة العادلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

استهداف المدنيين

تُظهر بيانات فريق الرصد الميداني في سام/فريق سام أن عام 2025م شهد (316) واقعة قتل، بما يعكس تصـــاعداً نوعياً في انتهاكات الحق في الحياة خارج منطق المواجهة العســكرية المباشــرة، وتصــدرت الأمانة (87 حالة)، تلتها إب (42) ثم البيضــاء (30)، وهو تمركز يشــير إلى أن القتل لم يكن مقصــوراً على خطوط التماس، بل تكرر في بيئات مدنية ترتبط بنقاط تفتيش ومداهمات وتوترات محلية.

يبرز القتل المباشر بالطلق الناري بوصفه النمط الأوسع، حيث تتكرر الوقائع في سياقات السيطرة المسلحة وإدارة الأمن بالقوة، بما يضع هذه الأفعال ضمن انتهاكات جسيمة للحق في الحياة عندما تقع خارج أي ضرورة قانونية أو دون مساءلة.

وفي المقابل، تُظهر البيانات وجود مساهمة للغارات الجوية المنسوبة لأطراف دولية في حصــيلة الضــحايا ضــمن محافظات معينة، حيث برز "الاســتهداف الجوي (الإســرائيلي والأمريكي)" كعامل مؤثر في عدد من الوقائع في الحديدة/صنعاء. وفي توزيع المسؤولية، نسـبت البيانات 205 واقعة قتل إلى جماعة الحوثي، بينما نسـب للطيران الإسـرائيلي 44 واقعة، وهو ما يســتدعي - ضــمن قراءة قانونية - التأكيد على التزامات الأطراف كافة بمبادئ التمييز والتناسـب واتخاذ الاحتياطات لتقليل الضـرر المدني، وعلى ضـرورة التحقيق في الوقائع ذات الطابع الجوي بصورة مستقلة وشفافة.

كما وثّقت البيانات (170) واقعة إصــابة خلال العام، وتصــدرت تعز (53 حالة)، بما يعكس اســتمرار نمط القنص والقصــف المدفعي والألغام في مناطق التماس والأحياء القريبة منها. وتُظهر الســجلات أن الألغام ومخلفات الحرب تظل من أبرز مصــادر الخطر على السـلامة الجسـدية، لا سـيما في الحديدة والجوف، حيث يتحول الطريق والمزرعة ومحيط مصـادر المياه إلى مسـاحات تهديد دائم. ويُفهم هذا النمط ضـمن قراءة حقوقية باعتباره انتهاكاً ممتداً، لأن الألغام لا تميز بين زمن الحرب وزمن التهدئة، ولا بين مقاتل ومدني، بل تُبقي المجتمع في حالة خوف ملازم وتستمر في إنتاج الضحايا بعد توقف الاشتباكات.

وفق تقرير مشروع رصد الأثر على المدنيين (Civilian Impact Monitoring Project - CIMP) الذي يغطي الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديســمبر/كانون الأول 2025، فقد بلغ إجمالي الضحايا المدنيين 2,653 قتيلًا وجريحًا، من بينهم 732 وفاة و1,921 إصابة. كما تُظهر البيانات أن ضــحايا الأطفال بلغوا 361 حالة (108 وفيات و253 إصــابة)، فيما سُــجلت 217 ضحية من النساء (69 وفاة و148 إصابة) خلال العام نفسه.

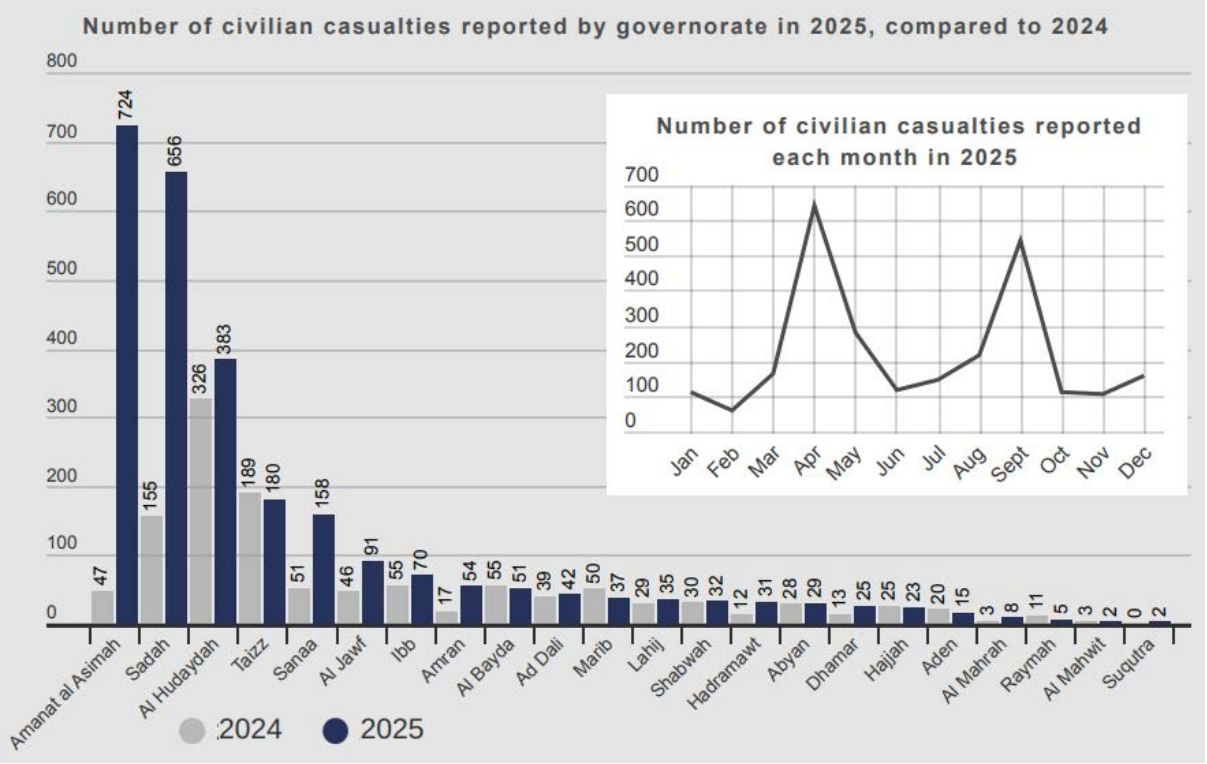

منحنى الضحايا المدنيين خلال عام 2025 اتسم بتصاعد حاد في منتصف العام - CIMP

1- الانتهاكات ضد النساء

تعرضت النساء لسلسلة من الانتهاكات الممنهجة التي وثقها الفريق من خلال رصد (93) واقعة استهداف مباشر. وقد تنوعت صنوف المعاناة التي واجهتها النساء بين القتل والإصابة والاعتقال، وغيرها من التجاوزات التي طالت حقوقهن الأساسية، وهو ما يبرز حجم الاستهداف الذي تتعرض له المرأة في بيئات النزاع، مما يضاعف من معاناتها الإنسانية والاجتماعية في ظل هذه الجرائم الموثقة.

تُظهر المؤشرات الخاصة بعام 2025 أن الانتهاكات المرتبطة بالنساء في اليمن لم تكن محدودة بنمط واحد، بل اتسمت بالتعدد والتداخل، حيث اجتمعت أشكال العنف المباشر مع التدهور الإنساني والاقتصادي والقيود المجتمعية، ما أدى إلى خلق بيئة عالية الخطورة للنساء، كما تعكس الأرقام أن جزءًا كبيرًا من الانتهاكات لا يزال غير موثق بشكل كامل، ما يعني أن الواقع الفعلي قد يكون أكثر حدة واتساعًا مما تظهره البيانات المتاحة.

تشير المعطيات الدولية لعام 2025 إلى أن النساء في اليمن يواجهن بيئة متدهورة بشكل حاد من حيث الحماية والأمن الإنساني، حيث أفاد تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بأن 9.6 ملايين امرأة وفتاة كنّ يواجهن خطر الجوع الحاد والعنف المتزايد خلال العام نفسه، ضمن سياق انهيار واسع في النظام الصحي والخدمات الأساسية. كما أظهر التقرير أن أكثر من 1.3 مليون امرأة حامل ومرضع عانين من سوء تغذية حاد، وهو مؤشر مباشر على الترابط بين الانتهاكات الاقتصادية والصحية وبين تدهور أوضاع النساء، ويعكس تعرضهن لانتهاكات غير مباشرة تمس الحق في الحياة والصحة.

وفي سياق العنف القائم على النوع الاجتماعي، توثق بيانات عام 2025 أن آلاف النساء تعرضن لانتهاكات مباشرة، حيث سجلت برامج الحماية المدعومة أمميًا أن أكثر من 19,000

امرأة وفتاة من الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي تلقين خدمات دعم وإدارة حالات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025، وهو رقم يعكس حجم الظاهرة وليس بالضرورة كاملها، في ظل ضعف التبليغ والخوف من الوصم الاجتماعي. كما وصلت خدمات الصحة النفسية المرتبطة بالعنف إلى أكثر من 257,000 مستفيدة خلال نفس الفترة، ما يدل على اتساع التأثيرات النفسية والاجتماعية للانتهاكات.

وتؤكد تحليلات صادرة عن هيئات أممية متخصصة في النوع الاجتماعي أن عام 2025 شهد تصاعدًا في مخاطر النزوح والعنف، حيث تم توثيق نزوح ما لا يقل عن 3,013 امرأة وفتاة خلال الفترة من يناير إلى مايو 2025 نتيجة تصاعد الأعمال القتالية، مع الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الأسر النازحة تقودها نساء، وهو ما يزيد من تعرضهن للاستغلال والعنف وانعدام الحماية. كما تشير البيانات إلى أن 26% من النازحين الجدد خلال نفس الفترة كانوا ضمن أسر تعيلها نساء، ما يعكس هشاشة مضاعفة لهذه الفئة.

ومن زاوية الانتهاكات المرتبطة بالعنف المباشر، تظهر تقارير مجلس الأمن أن العمليات العسكرية خلال عام 2025 استمرت في التسبب بسقوط ضحايا من النساء، حيث تم تسجيل مقتل امرأتين على الأقل وإصابة العشرات ضمن غارات واحدة فقط خلال العام، ما يعكس استمرار تعرض النساء لخطر القتل والإصابة في سياق العمليات العسكرية، سواء بشكل مباشر أو عرضي، ويؤكد أن التهديدات لا تقتصر على الجبهات بل تمتد إلى المناطق المدنية.

كما تُظهر التحليلات الحقوقية المتقاطعة مع تقارير منظمة سام أن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي، لا يزال من أقل الانتهاكات توثيقًا رغم انتشاره، حيث تؤكد الدراسات أن الحجم الحقيقي للحالات في عام 2025 أكبر بكثير من الأرقام المعلنة بسبب الخوف من الوصم الاجتماعي وضعف آليات الإبلاغ، إضافة إلى انهيار منظومة العدالة، وهو ما يشير إلى أن الانتهاكات ضد النساء تأخذ طابعًا خفيًا ومنهجيًا، يتفاقم في ظل النزاع وغياب الحماية القانونية الفعالة.

وفي سياق أوسع، تُظهر مؤشرات عام 2025 أن اليمن احتلت واحدة من أدنى المراتب عالميًا في مؤشرات الأمن والعدالة المرتبطة بالنساء، حيث جاءت ضمن أسوأ الدول أداءً في مؤشر المرأة والسلام والأمن لعام 2025، ما يعكس تراكمًا بنيويًا للانتهاكات وعدم المساواة. كما تواجه النساء قيودًا متزايدة على حرية الحركة والعمل والمشاركة العامة، وهو ما يمثل شكلًا من أشكال الانتهاك الهيكلي طويل الأمد لحقوقهن الأساسية.

2- الانتهاكات ضد الأطفال

شهدت فئة الأطفال انتهاكات جسيمة ومباشرة وثقها فريق منظمة "سام"، حيث رصد الفريق (122) واقعة استهداف طالت هذه الفئة الضعيفة في المجتمع. ولم تقتصر هذه الانتهاكات على نوع واحد، بل تعددت أشكالها ومستوياتها لتشمل القتل والإصابة الجسدية، وصولاً إلى الاعتقال، مما يعكس واقعاً مأساوياً يواجهه الأطفال، حيث يتم استهدافهم بشكل مباشر في ظل ظروف تفتقر إلى أبسط معايير الحماية الإنسانية.

تشير المعطيات الموثقة لعام 2025 إلى أن الأطفال في اليمن ظلوا عرضة لانتهاكات مباشرة ذات طابع عنيف ومتصاعد، حيث أظهرت بيانات منظمات دولية أن ما لا يقل عن 349 طفلًا قُتلوا أو أُصيبوا خلال العام نفسه، (مقتل 103 أطفال وإصابة 246) وهو رقم يعكس ارتفاعًا حادًا في مستوى العنف مقارنة بالعام السابق، وبزيادة تُقدّر بنحو 70%. وتُظهر هذه الحصيلة أن متوسط الانتهاكات اليومية يعادل تقريبًا طفلًا واحدًا يسقط بين

قتيل وجريح يوميًا، ما يعكس استمرار المخاطر الأمنية رغم التهدئة النسبية. كما تشير البيانات إلى أن الغارات الجوية وحدها كانت مسؤولة عن 155 حالة قتل أو إصابة على الأقل بين الأطفال خلال العام، وهو ما يؤكد أن العمليات العسكرية لا تزال أحد أهم مصادر التهديد المباشر لحياة الأطفال.

وفي سياق المخاطر المرتبطة بمخلفات الحرب، تؤكد بيانات منظمة سام أن الألغام والذخائر غير المنفجرة استمرت في حصد أرواح الأطفال خلال عام 2025، حيث تم توثيق 40 طفلًا ضحايا لهذه المخلفات خلال العام نفسه، بينهم حالات قتل أثناء أنشطة يومية بسيطة مثل اللعب، وهو ما يعكس الطبيعة العشوائية والخطرة لهذا النوع من الانتهاكات، ويؤكد أن البيئة المعيشية للأطفال ما تزال مشبعة بالمخاطر حتى خارج مناطق الاشتباك المباشر، كما أن عام 2025 شهد استمرارًا واضحًا في ظاهرة تجنيد الأطفال، حيث تؤكد الأدلة الميدانية أن هذه الممارسة لم تتراجع بل استمرت كـ"نمط واسع ومتكرر" مرتبط بعوامل الفقر وانقطاع التعليم.

وفيما يخص الحماية والبيئة التعليمية، تعرض النظام التعليمي في اليمن خلال عام 2025 لضربة قاصمة أدت إلى حرمان ملايين الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم وبناء المستقبل. وفقاً لتقرير "بناء المستقبل" الذي أصدرته اليونيسف في عام 2025، بلغ عدد الأطفال المتسربين والمحرومين من المدارس نحو 3.2 مليون طفل، وذلك كنتيجة مباشرة لتدمير المرافق التعليمية، تفاقم الفقر المدقع، والنزوح المستمر الذي يجبر الأطفال على ترك مقاعد الدراسة والتوجه نحو سوق العمل لإعالة أسرهم. وبموازاة هذا الانهيار التعليمي، كشفت خطط الاستجابة الإنسانية لعام 2025 أن هناك 7.4 مليون طفل بحاجة ماسة ومباشرة إلى خدمات الحماية المتخصصة، لإنقاذهم من الإساءة، الإهمال، العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير الدعم العاجل للناجين من حوادث الألغام الأرضية والأسلحة المتفجرة.

3 -الانتهاكات ضد الممتلكات

وثّق فريق الرصد الميداني في سام/فريق سام (379) واقعة ضمن هذا النمط، بما يعكس استراتيجية "الإفقار والترهيب" بوصفها امتداداً للقوة المسلحة في الفضاء المدني. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، سجلت إب (117 حالة) أعلى معدل في المداهمات والنهب، تلتها الأمانة (83 حالة). وتظهر في توصيف الوقائع آلية متكررة تقوم على الاقتحام بذريعة واهية، يليها نهب أو مصادرة أو تدمير، بما يحول الملكية الخاصة إلى هدف مكشوف ويقوض الشعور بالأمان داخل المنزل نفسه.

وتبرز ضمن هذا النمط ظاهرة "تفجير المنازل" بوصفها أداة عقاب جماعي، خصوصاً في البيضاء وأحياناً في إب، حيث تتخذ بعض الوقائع طابع "رسالة" تُراد بها معاقبة البيئة الاجتماعية وإجبارها على الانصياع، لا مجرد تحييد هدف عسكري. ويكتسب هذا النمط خطورته من أن أثره لا يقف عند الخسارة المادية، بل يتجاوزها إلى النزوح القسري وتفكيك الاستقرار الأسري وتوسيع الاعتماد القسري على سلطات الأمر الواقع.

انتهاكات الحريات الإعلامية

تتمثل السمة الأساسية للعام 2025 في تآكل "الحيز الآمن" للصحافة بحيث لم يعد الصحفي يواجه خطرًا واحدًا يمكن التحوط له، بل سلسلة مخاطر متزامنة تتغير بتغير الجهة المسيطرة والمنطقة والموضوع.

خلال 2025 استمر واقع "تجزؤ السلطة" في اليمن كعامل محدِّد للحريات الإعلامية: وسائل الإعلام المحلية تُدفع عمليًا إلى الاصطفاف مع القوى المسيطرة في مناطقها، بينما يظل العمل المستقل هشًّا وتحت التهديد. وتصف "مراسلون بلا حدود" (RSF) المشهد بأنه بيئة يصعب فيها إنتاج أخبار مستقلة، مع رقابة لصيقة وخطر الاعتقال بسبب منشورات أو نشاط إعلامي، ووجود حجب للوصول إلى منافذ إعلامية على الإنترنت منذ سيطرة الحوثيين على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2025 الصادر عن RSF، جاءت اليمن في المرتبة 154 من 180 وبنقاط 31.45 (مع تفصيل مؤشرات فرعية تتضمن تدني "مؤشر الأمن" مثلًا إلى 26.15)، وهو ما يعكس استمرار البيئة "عالية الخطورة" على الصحفيين والعاملين الإعلاميين خلال 2025.

وكشف تقرير مرصد الحريات الإعلامية في اليمن عن صورة قاتمة لوضع الصحافة خلال عام 2025، حيث وثّق 108 انتهاكات طالت الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في مختلف المناطق، في سياق يتسم باستمرار النزاع المسلح وتعدد مراكز السلطة وتدهور بيئة العمل المهني. وتنوّعت الانتهاكات بين القتل والإصابة والاعتقال والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، وصولًا إلى المحاكمات غير العادلة والاستجوابات خارج الأطر القانونية، فضلًا عن التهديد والملاحقة ومنع التغطية والتحريض والتشهير وحجب واقتحام وقصف مؤسسات إعلامية.

ويشير التقرير إلى أن استخدام الأجهزة الأمنية والقضائية كأدوات ضغط، إلى جانب القيود الإدارية الصارمة واشتراط التصاريح المسبقة على أساس سياسي، أسهم في تعميق الانقسام الإعلامي وتراجع الصحافة المهنية وانتشار الخطاب التحريضي، مع تآكل هامش الاستقلال والتحول نحو الرقابة الذاتية. كما يُبرز التفاوت الجغرافي والمسؤولياتي للانتهاكات - بتصدر الحكومة اليمنية عدد الحالات، وغياب شبه كامل للصحافة المستقلة في مناطق سيطرة الحوثيين- أن المخاطر لم تعد محصورة في منطقة بعينها.

بحسب ما وثقته منظمة سام للحقوق والحريات خلال عام 2025، يظهر نمط متكرر في الانتهاكات المتعلقة بالصحفيين قوامه ثلاث حلقات مترابطة: (1) عنف ميداني مباشر يطال الصحفي أثناء عمله أو في محيطه (اعتداء/اقتحام منزل/خطف)، (2) ضغط أمني وإداري يخلق بيئة ترهيب تمنع التغطية وتدفع نحو الرقابة الذاتية، و(3) تسييس العدالة عبر الإحالة إلى مسارات قضائية تُقدَّم بوصفها "أمن دولة/محاكم جزائية متخصصة" مع ما يرافق ذلك من احتجاز مطوّل وتقييد حق الدفاع–وبالتالي تحويل القانون من أداة حماية إلى أداة إسكات.

ومن السـمات اللافتة في 2025 تراجع الخط الفاصـل بين الانتهاك المباشـر والردع غير المباشـر. فبدل الاعتماد على الاعتقال وحده، توسّـع اسـتخدام أدوات أقل صـخبًا وأكثر أثرًا على المدى المتوسط، مثل التحريض العلني ضد الصحفيين، والتهديد غير المعلن، والمنع من التغطية، وإغلاق مسـارات العمل (المؤسـسـات، المنصـات، الموارد)، وهذا النمط لا يهدف فقط إلى إسـكات صـوت فردي، بل إلى تفكيك الشـبكات الإعلامية وتحويل العمل الصحفي إلى نشاط عالي الكلفة نفسيًا ومهنيًا، بما يدفع إلى الانسحاب الطوعي أو الرقابة الذاتية دون الحاجة إلى تدخل أمني مباشر في كل مرة.

حقوقيًا، تكشـف ممارسـات 2025 عن إفراغ تدريجي لمبدأ الشـرعية في التعامل مع الصـحافة. فحتى عندما تُسـتخدم أدوات "قانونية" مثل الاسـتجواب أو المحاكمة، فإنها تُوظَّف خارج غاياتها الأصـلية، بما يجعل الإجراء نفسـه -لا نتيجته- عقوبة. هذا الاسـتخدام الإجرائي للقانون يُنتج حالة مستمرة من عدم اليقين: الصحفي لا يعرف متى تنتهي قضيته، ولا ما إذا كان أي نشـاط لاحق قد يُسـتخدم لتوسـيعها أو إعادة فتحها. في هذا السـياق، تصـبح العدالة أداة ضـبط، لا ضـمانة، ويُعاد تعريف حرية التعبير بوصـفها اسـتثناءً قابلًا للسحب لا حقًا أصيلًا.

أما أخطر ما يميّز 2025 فهو أن المخاطر لم تعد قابلة للتجزئة جغرافيًا أو سـياسـيًا. فالإعلامي لم يعد "أكثر أمانًا" بالضرورة في منطقة دون أخرى، ولا مضمون التغطية وحده هو المحدد للخطر، بل باتت هوية الصحفي نفسها -كفاعل ينقل المعلومة- كافية لوضعه في دائرة الاسـتهداف، سـواء من خلال القمع المحلي أو العنف المرتبط بسـياق الصـراع الأوسع.

القيود المفروض علي حرية العمل المدني

تُظهر المعطيات الحقوقية الصـــادرة عن منظمات دولية وإقليمية، بما في ذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى جانب تقارير منظمات يمنية ودولية، نمطا متصاعدا وممنهجا من التضـييق على المجتمع المدني في اليمن، يتخذ أشـكالا متعددة تتراوح بين القيود القانونية والإدارية، وصـولا إلى الاسـتهداف الأمني المباشـر. ففي مناطق سـيطرة جماعة الحوثي، تشـير تقارير ميدانية إلى اسـتهداف العاملين في المنظمات، لا سـيما في مجالات الرصـد والتقييم، عبر الاعتقال أو الإكراه على الإدلاء باعترافات مُعدّة مسـبقًا، في سياق محاولة السيطرة على تدفق المعلومات الإنسانية والاقتصادية ، كما تُفرض قيود على أنشـــطة المنظمات، بما في ذلك التدخل في برامجها، وفرض رقابة أمنية مباشـــرة، وعرقلة الوصـــول إلى التمويل، وهو ما يؤدي إلى إضـــعاف اســـتقلالية هذه المنظمات وتقليص قدرتها على العمل.

وفي المقابل، لا تبدو مناطق ســـيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي بمنأى عن هذه الممارســـات، إذ وثّق مركز القاهرة لدراســـات حقوق الإنســـان في تقارير وتحليلات متقاطعة أن منظمات المجتمع المدني في عدن تواجه قيودًا تعســـفية تتعلق بالتسجيل وتجديد التصاريح، وصلت إلى حد رفض طلبات بعض المنظمات بشكل غير مبرر، وتعليق أنشـــطة أخرى أو إغلاقها فعليا .كما أُشـير إلى فرض اشـتراطات إدارية ومالية معقدة تُســـتخدم كأدوات للحد من عمل المنظمات، بما يقوّض دورها الحيوي في مجالات الإغاثة والتنمية والدفاع عن حقوق الإنسان.

وتعزز هذه الصورة تقارير دولية أوسع حول الفضاء المدني، من بينها تقرير الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ، والتي تؤكد أن منظمات المجتمع المدني في اليمن تواجه رفضًـــا تعســـفيًا للتســـجيل أو التجديد، وفرض رســـوم مالية وإجراءات بيروقراطية مخالفة للقانون، بما يؤدي إلى تقييد الحق في تكوين الجمعيات. وقد بدت هذه المضايقات منذ وقت مبكر حيث وثّقت تقارير حقوقية حالات مداهمة وإغلاق ونهب لمقار منظمات مدنية في سياق النزاع المسلح ما يعكس بيئة عدائية تجاه العمل المدني المستقل.

وفي سياق متصل، أشارت هيومن رايتس ووتش إلى تصاعد القمع الرسمي، بما في ذلك قرارات حكومية تمنع التعامل مع منظمات حقوقية مســـتقلة، مثل حظر التعاون مع منظمة "مواطنة لحقوق الإنســـان"، وهو ما يمثل ســـابقة خطيرة في تجريم العمل المدني المســـتقل وتقويض الشـــراكات الحقوقية كما طالت القيود نقابات مهنية ومنظمات نســـوية، في مؤشـــر على اتســـاع نطاق الاســـتهداف ليشـــمل مختلف مكونات المجتمع المدني.

وتكشف هذه النماذج - من الاعتقال والاستدعاء في صنعاء، إلى القيود الإدارية والتضييق القانوني في عدن - عن نمط مركب من تقويض الفضـــاء المدني، تشـــترك فيه أطراف مختلفة رغم تباين أدواتها. ويؤكد ذلك أن المجتمع المدني في اليمن لم يعد يواجه فقط تحديات النزاع المسلح، بل أيضًا بيئة سياسية وقانونية معادية تحدّ من قدرته على العمل، وتضعف دوره في التوثيق والمساءلة وبناء السلام. كما أن استمرار هذه الممارسات، كما توثقه تقارير مركز القاهرة لدراســـات حقوق الإنســـان وغيرها من الجهات، يهدد بتفريغ المجال العام من الفاعلين المســـتقلين، ويقوّض أي فرص حقيقية لتحقيق العدالة الانتقالية أو إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

الوضع الإنساني

شهد عام 2025 استمرار تدهور المؤشرات الإنسانية في اليمن مع اتساع حجم الاحتياجات مقابل تقلص التمويل المتاح للاستجابة، ما دفع الشركاء إلى "إعادة ترتيب الأولويات" والتركيز على التدخلات الأكثر إنقاذاً للحياة.

في 13 مايو 2025، أورد ملحق/إضافة خطة 2025 أن الخطة كانت ممولة بنسبة 9% فقط (حوالي 222 مليون دولار من أصل 2.5 مليار دولار)، وهو مستوى مبكر منخفض عكس صدمة تمويلية كبيرة في النصف الأول من العام، وخلال 2025 اتجهت الجهات الإنسانية إلى "الفرز/التركيز الحاد" في ضوء حجم وسرعة اقتطاعات التمويل في الربع الأول من العام على مستوى منظومة خطط الأمم المتحدة المنسقة.

وبنهاية 2025، ذكرت الأمم المتحدة أن الاستجابة في اليمن واجهت عجزاً تمويلياً غير مسبوق خلال العام، مع استمرار أثره على القطاعات الحيوية (الغذاء، الصحة، المياه، الحماية)، وأشارت OCHA إلى أن أكثر من 130 منظمة وصلت - خلال الربع الأول من 2025 - إلى أكثر من 4 ملايين شخص في المتوسط شهرياً عبر المساعدات الإنسانية والحماية، وهو ما يعكس تقلص القدرة التشغيلية مقارنة بحجم الاحتياج المتراكم.

وفيما يتعلق بالنزوح، قدمت وثائق إنسانية/تحليلية في 2025 تقديراً بأن نحو 4.5 مليون شخص ما زالوا نازحين داخلياً (IDPs) في اليمن، مع استمرار عوائق العودة (الدمار، انعدام الأمن، نقص سبل العيش)، وفي سياق خدمات الحماية، تذكر "نشرة اليونيسف UNICEF - يونيو 2025" أن 7.4 مليون طفل يحتاجون بصورة عاجلة إلى خدمات حماية خلال 2025 بسبب تصاعد المخاطر.

ويشير تقرير اليونيسف (HAC 2025) أيضاً إلى اتساع احتياجات حماية الأطفال وارتباطها بمخاطر الاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من التهديدات، بوصفها ملامح بنيوية للأزمة خلال العام.

من جانب آخر، فقد شهد قطاع التعليم تدهورًا ملحوظًا، حيث أوضحت اليونيسفUNICEF أن نحو 6.2 مليون طفل يحتاجون دعماً تعليمياً، وأن 1 من كل 4 أطفال خارج المدرسة، مع ذكر معدل تسرب 44% مرتبط بعوامل مثل عمل الأطفال، وتضمنت "نشرة الحالة الإنسانية - UNICEF، 30 يونيو 2025" تقديراً بأن 4.5 مليون طفل خارج المدرسة في اليمن خلال 2025، مع استمرار تضرر آلاف الفصول الدراسية.

وفي ورقة حقائق NRC (مايو 2025) ورد تقدير بأن قرابة 3.2 مليون طفل يمني لا يذهبون إلى المدرسة، وأن قطاع التعليم من "الأكثر إهمالاً" داخل الأزمة، مع عرض فجوة تمويلية في استجابة التعليم.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وتشير هذه الوقائع مجتمعة إلى أن القضاء في اليمن لم يعد قادرًا، في كثير من الحالات، على أداء دوره كضامن للحقوق، بل أصبح في بعض السياقات جزءًا من منظومة الانتهاك، خاصة عندما يُستخدم لتبرير الاحتجاز التعسفي أو إضفاء طابع قانوني على إجراءات قمعية. وهو ما يطرح تحديات جوهرية أمام أي مسار مستقبلي للعدالة الانتقالية، التي تتطلب إعادة بناء الثقة في مؤسسات العدالة، وضمان استقلال القضاء، ومساءلة المسؤولين عن تقويض الحق في المحاكمة العادلة.

تُظهر المؤشرات الاقتصادية والإنسانية في اليمن تدهورا عميقا في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها الحق في العمل والأجر اللائق ومستوى المعيشة الكافي، حيث تكشف التقارير الدولية أن الأزمة الاقتصادية لم تعد مجرد نتيجة للحرب، بل تحوّلت إلى نمط مستمر من تقويض سبل العيش. فقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن تراجع الإيرادات الحكومية بنسبة تتجاوز 30% أدى إلى خفض الإنفاق العام وتأخير دفع رواتب الموظفين الحكوميين، وهو ما انعكس مباشرة على قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية. وفي السياق ذاته، بيّنت بيانات صندوق النقد الدولي أن معدلات التضخم بلغت نحو 27% في 2024 وارتفعت إلى أكثر من 35% في 2025، نتيجة انهيار العملة المحلية، ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية بشكل حاد.

وتكشف هذه المعطيات عن واقع اقتصادي ضاغط، حيث ارتفعت أسعار سلة الغذاء الأساسية بنسبة 26% خلال عام واحد، فيما تُنفق العديد من الأسر أكثر من 60% من دخلها على الغذاء فقط في ظل محدودية فرص العمل واتساع الاقتصاد غير الرسمي. كما تشير تقارير البنك الدولي إلى أن أكثر من 60% من السكان يواجهون صعوبات حادة في تأمين احتياجاتهم الغذائية، ما يدفعهم إلى تبني استراتيجيات بقاء قاسية مثل تقليص الوجبات أو اللجوء إلى التسول .ويُضاف إلى ذلك التراجع الحاد في نصيب الفرد من الدخل بنسبة تجاوزت 50% منذ بدء النزاع، ما يعكس انهيارًا طويل الأمد في مستوى المعيشة.

كما أن أزمة الرواتب، خاصة في القطاع العام، تمثل أحد أبرز مظاهر انتهاك الحقوق الاقتصادية، حيث يعاني مئات الآلاف من الموظفين من انقطاع أو عدم انتظام الأجور، في ظل انقسام المؤسسات المالية وتعدد السلطات، وهو ما يُضعف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه المواطنين. وفي هذا السياق، تؤكد التقارير الاقتصادية أن الانقسام المؤسسي وتراجع الموارد النفطية وتقلص المساعدات الدولية أدت جميعها إلى إضعاف القدرة على تمويل الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والكهرباء، وهو ما يفاقم من هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار العميق، حيث يتداخل التضخم، وانهيار العملة، وتراجع الرواتب، وارتفاع تكاليف المعيشة، مع غياب شبكات الحماية الاجتماعية الفعالة، ما يؤدي إلى تقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية على نطاق واسع. كما أن استمرار هذه الأوضاع، في ظل غياب إصلاحات اقتصادية شاملة وتسوية سياسية مستقرة، يهدد بتكريس الفقر متعدد الأبعاد، ويقوّض أي فرص حقيقية للتعافي أو التنمية المستدامة في اليمن.

الملف العسكري

العمليات الدولية في اليمن.. صراع الاستراتيجيات وتصاعد الكلفة الإنسانية

تمثل العمليات العسكرية الدولية في اليمن خلال عام 2025 فصلاً جديداً من فصول التصعيد الاستراتيجي، حيث تقاطعت الضربات الجوية المكثفة مع مساعي القوى الكبرى لتأمين خطوط الملاحة الدولية. ولم تقتصر هذه المواجهات على الأهداف العسكرية، بل امتدت لتطال البنى التحتية والمنشآت المدنية، مما أثار جدلاً قانونياً وحقوقياً واسعاً حول انتهاك مبادئ حماية المدنيين في النزاعات. ومع استمرار الاستنزاف المادي والبشري، تحول المسار نحو الدبلوماسية بحثاً عن تفاهمات سياسية، في ظل واقع ميداني معقد يثبت صعوبة الحلول العسكرية المنفردة في مواجهة الأزمات المركبة.

- **الهجمات الإسرائيلية**

شهدت اليمن في 10 سبتمبر 2025 تصعيداً عسكرياً خطيراً مع غارات إسرائيلية طالت صنعاء ومحافظة الجوف، وسط تقارير متقاطعة عن ارتفاع كبير في الضحايا المدنيين. وقد نقلت رويترز عن وزارة الصحة التابعة للحوثيين أن الغارات "قتلت 35 وأصابت 131" (بحسب روايتهم) مع الإشارة إلى أن معظم الضحايا في صنعاء، كما أوردت منظمة سام أرقاماً أكثر تفصيلاً عن صنعاء والجوف، منسوبة إلى وزارة الصحة نفسها، تتحدث عن 28 قتيلاً و113 جريحاً في صنعاء و7 قتلى و18 جريحاً في الجوف، وتطابقت هذه الأرقام مع تغطية منشورة في وسائل دولية نقلت عن المصدر ذاته أن "28 قُتلوا و113 جُرحوا في صنعاء... و7 قُتلوا و18 جُرحوا في الجوف".

وتشير بيانات ACLED إلى أن إسرائيل نفذت ما لا يقل عن 48 ضربة عسكرية خلال 16 يومًا منفصلًا ضد أهداف تابعة لجماعة الحوثيين داخل اليمن، مما أسفر عن مقتل أكثر من 120 شخصًا.

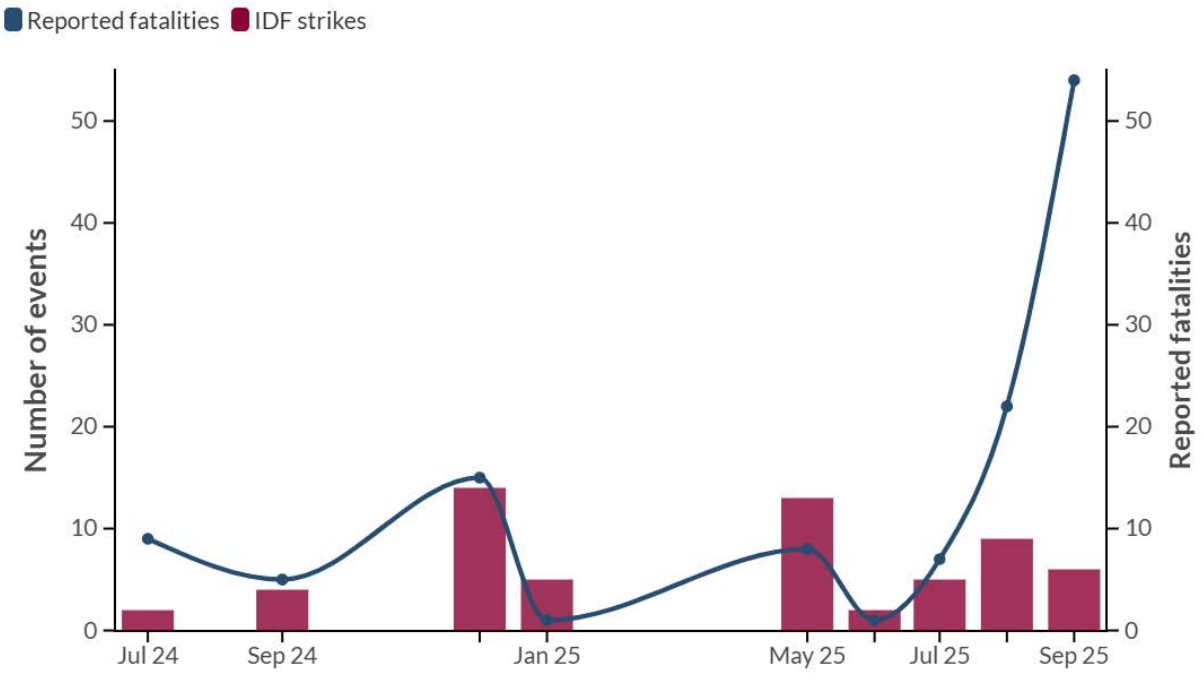

وتبرز حساسية هذه الضربات حين يتعلق الأمر بطبيعة الأهداف. إذ قالت سام إن القصف طال مبنى صحيفتي 26 سبتمبر واليمن ومنازل سكنية في مديرية التحرير، إضافة إلى منشآت خدمية مثل محطة طبية لتزويد القطاع الصحي بالوقود في صنعاء ومبنى للأحوال المدنية في الحزم بالجوف. وفي السياق نفسه، وثّقت هيومن رايتس ووتش أن ضربة إسرائيلية استهدفت "مركزاً إعلامياً في صنعاء" يوم 10 سبتمبر وأسفرت عن سقوط قتلى بينهم صحفيون، ضمن موجة ضربات في صنعاء والجوف في اليوم ذاته، كما نقلت واشنطن بوست عن لجنة حماية الصحفيين (CPJ) أن ضربة على "مجمع صحفي" في صنعاء في 10 سبتمبر قتلت 31 من الصحفيين والعاملين في الإعلام (وفق ما نسبته للّجنة).

قبل ذلك بأسابيع، كانت صنعاء قد شهدت غارات إسرائيلية بتاريخ 24 أغسطس 2025 في سياق رد متبادل مرتبط بهجمات الحوثيين، حيث ذكرت رويترز أن الغارات استهدفت مواقع قالت إسرائيل إنها تشمل منشآت ذات طابع عسكري/أمني وبنى طاقة وتخزين وقود، بينما أشارت رواية إعلام الحوثيين إلى سقوط قتلى وجرحى، وعلى خط موازٍ، قالت سام إن غارات ذلك اليوم استهدفت منشآت مدنية "حيوية" مثل محطة لشركة النفط ومحطة كهرباء، وتحدثت عن قتيلين و35 جريحاً بينهم نساء وأطفال (وفق سردها المنسوب لمصادر محلية/رسمية في مناطق الحوثيين)، محذرة من تحويل مرافق الخدمة العامة إلى ساحات استهداف.

ولا ينفصل هذا المسار عن نمط أوسع من استهداف البنى الاقتصادية في اليمن خلال 2025، أبرزُه الضربة الأمريكية على ميناء رأس عيسى في 17 أبريل 2025. فقد أفادت رويترز حينها بأن وزارة الصحة التابعة للحوثيين قالت إن الضربة قتلت 74 وأصابت 171، بينما قالت واشنطن إن الهدف كان "قطع مصدر وقود" للحوثيين، وأوردت سام أن أربع غارات متتالية على استهدفت المنشأة، وأسفرت عن 80 قتيلاً و150 جريحاً وفق "إحصائيات" لمكتب الصحة بالحديدة، ولاحقاً، اعتبرت رويترز أن استهداف رأس عيسى كان "نقطة تحول" ساهمت في دفع الحوثيين نحو "مخرج تفاوضي" قبل إعلان تهدئة بوساطة عُمانية في مايو 2025.

من منظور القانون الدولي الإنساني، يظل معيار حماية المدنيين والبنية المدنية واضحاً في النصوص الأساسية: إذ تنص المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على أن "الأعيان المدنية لا تكون محلاً للهجوم". كما يعرّف نظام روما الأساسي ضمن جرائم الحرب "تعمد توجيه هجمات ضد الأعيان المدنية". وعلى مستوى القانون الدولي العام، يقرر ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2(4) أن الدول "تمتنع... عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي". وفي ضوء هذه القواعد، فإن تواتر الإبلاغ عن إصابات مدنية واستهداف مرافق إعلامية وخدمية يضع المجتمع الدولي أمام اختبار جدي لفعالية آليات المساءلة والتحقيق المستقل، وهو ما دعت إليه سام صراحةً عبر المطالبة بتحقيق دولي عاجل وحماية فورية للمدنيين والمنشآت المدنية.

- **الهجمات الأمريكية**

في 15 مارس 2025 أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب إطلاق ضـربات واسـعة ضـد الحوثيين في اليمن، ووصـفتها رويترز بأنها أكبر عملية عسـكرية أميركية في المنطقة منذ عودته للمنصـب، وجاءت - بحسـب التغطية - رداً على هجمات الحوثيين المتكررة على الشحن في البحر الأحمر وما سببته من اضطراب للتجارة العالمية.

في الأيام والأسـابيع التالية، قدمت القيادة المركزية الأميركية الحملة باعتبارها عملية مستمرة تستهدف "قدرات" الحوثيين المرتبطة بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وأفادت في 27 أبريل 2025 أن العملية (Operation Rough Rider) شهدت أكثر من 800 ضربة/هدف منذ بدايتها، مع إعلانها قتل "مئات" من مقاتلي الحوثي وبعض القادة، وتحديداً مسـؤولين مرتبطين بالصواريخ والمسيّرات.

وتشـير تقارير مسـتقلة إلى أن الولايات المتحدة نفذت أكثر من 1,100 ضـربة جوية وبحرية ضد أهداف حوثية داخل اليمن، بحسـب CTC Sentinel. وشـملت الأهداف التي تم قصـفها مرافق القيادة والسيطرة، ومستودعات الأسلحة، وأنظمة الدفاع الجوي، ومصانع أسلحة، ومخازن، وقواعد عسـكرية، ومنشـآت موانئ، إضـافة إلى منازل يُعتقد أنها تضـم أهدافاً "عالية القيمة" .

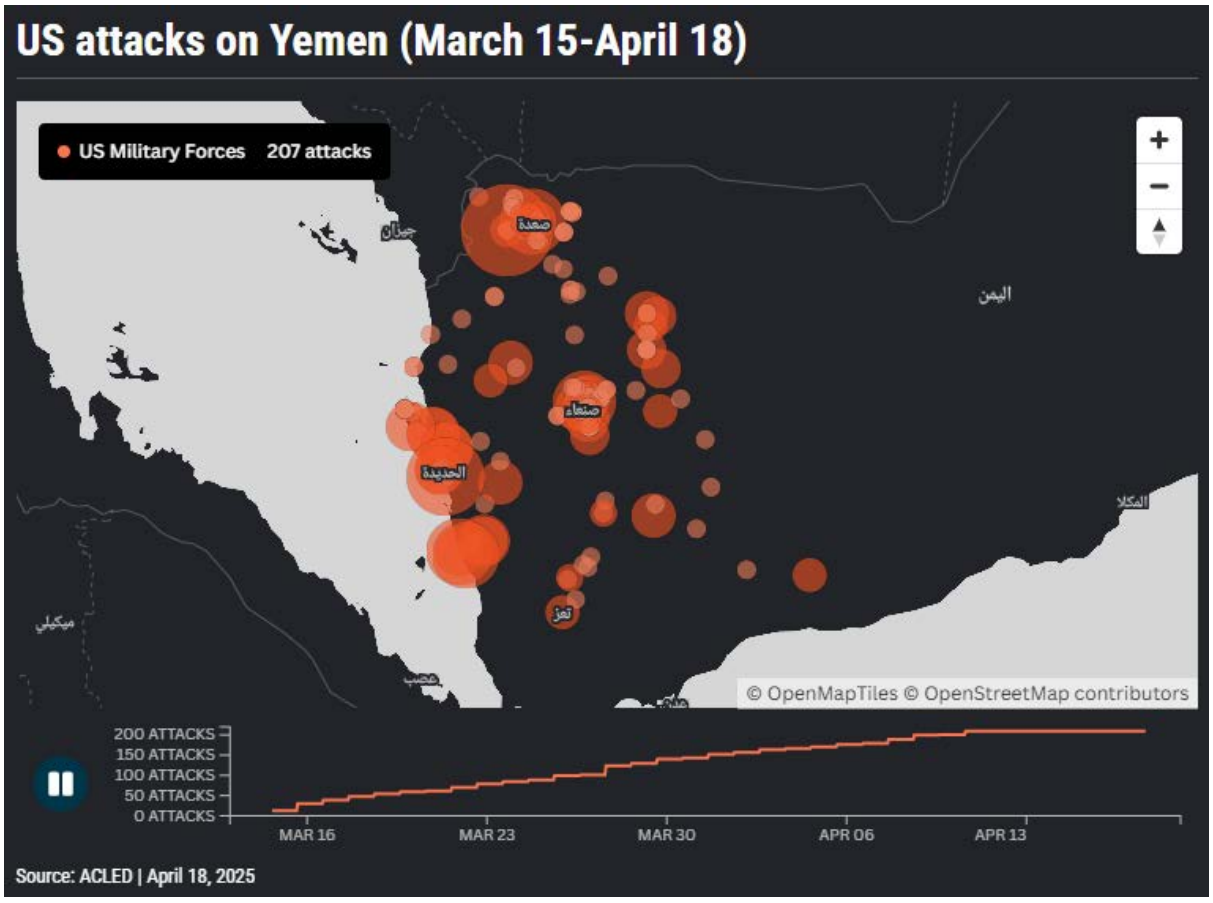

الهجمات الأمريكية على اليمن (15 مارس - 18 أبريل) - الجزيرة

بحسب مشروع بيانات اليمن Yemen Data Project، شكّلت الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 6 مايو 2025 واحدة من أكثر مراحل القصـــف الجوي كثافة وفتكاً في اليمن منذ ذروة الحرب التي قادها التحالف الســـعودي. ففي 15 مارس 2025 أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بعد نحو شـــهرين من بدء ولايته الثانية، إطلاق عملية "Rough Rider"، منهياً عملياً حالة التهدئة غير المعلنة التي سادت اليمن منذ دخول وقف إطلاق النار في غزة حيز التنفيذ في 19 يناير 2025.

وتشـــير بيانات Yemen Data Project إلى أن هذه الغارات أســـفرت عن مقتل ما لا يقل عن 238 مدنياً، من بينهم 24 طفلاً، وإصـــابة 467 مدنياً آخرين، بينهم 31 طفلاً. وللمقارنة، فإن عملية Poseidon Archer التي امتدت اثني عشـــر شـــهراً أدت إلى مقتل 21 مدنياً فقط، وهو رقم تجاوزته عملية Rough Rider خلال أول 48 ساعة من القصف في مارس 2025.

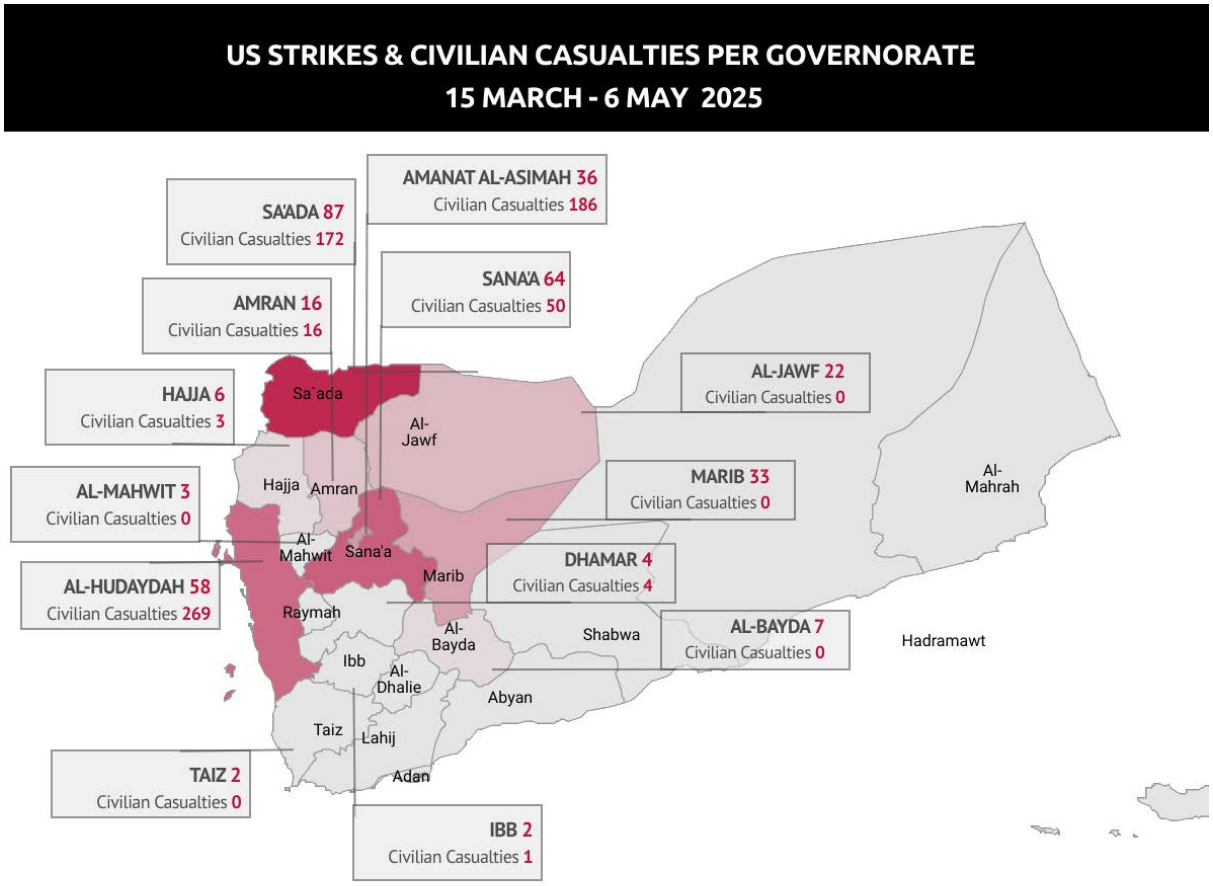

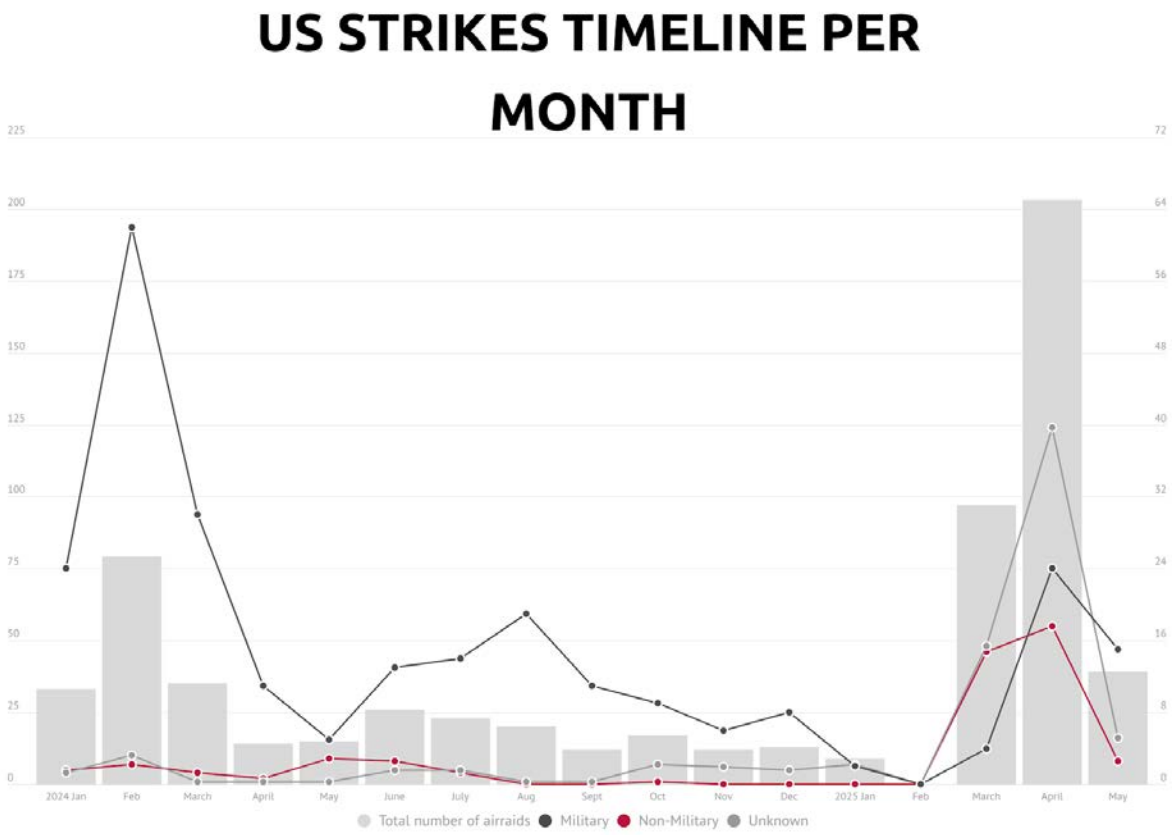

وتشـير بيانات Yemen Data Project إلى أن هذه الغارات أسـفرت عن مقتل ما لا يقل عن 238 مدنياً، من بينهم 24 طفلاً، وإصـابة 467 مدنياً آخرين، بينهم 31 طفلاً. وللمقارنة، فإن عملية Poseidon Archer التي امتدت اثني عشـر شـهراً أدت إلى مقتل 21 مدنياً فقط، وهو رقم تجاوزته عملية Rough Rider خلال أول 48 ساعة من القصف في مارس 2025.

ثم في 29 أبريل 2025 دخلت المملكة المتحدة بصـورة معلنة في ضـربة مشـتركة مع الولايات المتحدة؛ وأكد بيان الحكومة البريطانية أن القوات البريطانية شـاركت في عملية مشتركة ضد "هدف عسكري حوثي"، وربطت لندن العملية بحماية حرية الملاحة بعد حملة هجمات الحوثيين على السـفن منذ 2023، ونقلت رويترز عن وزارة الدفاع البريطانية أن الاستخبارات حددت مباني/منشآت يُعتقد أنها تُستخدم لتصنيع الطائرات المسيّرة التي اسـتُخدمت في مهاجمة الشـحن، وأن الضـربة كانت جزءاً من عملية مشـتركة أميركية-بريطانية، مع الإشارة إلى تصاعد القصف الأميركي في تلك المرحلة.

وفي 6 مايو 2025 أعلن ترامب أن الولايات المتحدة سـتتوقف عن قصـف الحوثيين بعد اتفاق، بينما قالت عُمان إنها توسـطت لوقف إطلاق نار/تفاهم ينص على عدم اسـتهداف أي طرف للآخر (بما في ذلك السـفن الأميركية في البحر الأحمر وباب المندب)، وهو ما أنهى مرحلة "الغارات المكثفة" للحملة في ربيع 2025 وفق رواية رويترز.

وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، اتخذ إعلان وقف الحملة العسكرية الأميركية ضد الحوثيين في مايو 2025 طابعاً سياسياً أكثر منه تقييماً عسكرياً حاسماً، إذ جاء بعد شهر من العمليات المكثفة التي لم تحقق الأهداف المعلنة. فبحسب الوقائع، لم تنجح الولايات المتحدة خلال أول 30 يوماً في فرض تفوق جوي أو وقف الهجمات الحوثية، حيث واصل الحوثيون استهداف السفن في البحر الأحمر وإسقاط طائرات مسيّرة أميركية، في وقت كانت فيه القوات الأميركية تستنزف كميات ضخمة من الذخائر بتكلفة تجاوزت مليار دولار خلال شهر واحد.

كشفت تطورات الحملة عن فجوة واضحة بين التوقعات السياسية والواقع الميداني. فعلى الرغم من تنفيذ أكثر من ألف ضربة جوية، وتدمير منشآت عسكرية ومخازن أسلحة، ومقتل عدد من القيادات الحوثية، أظهرت التقديرات الاستخباراتية أن الأثر الفعلي اقتصر على "تدهور جزئي" في القدرات، دون إضعاف حاسم، مع قدرة الجماعة على إعادة تنظيم صفوفها ونقل مخزونها العسكري وتعزيز تحصيناتها أثناء القصف.

لعب عامل الكلفة، البشرية والمادية، دوراً مركزياً في إعادة توجيه القرار الأميركي. فقد ترافق استمرار الهجمات الحوثية مع خسائر نوعية، شملت إسقاط سبع طائرات MQ-9، وحوادث متكررة لطائرات F/A-18 من على متن حاملة الطائرات الأميركية، إضافة إلى مخاوف داخل البنتاغون من استنزاف مخزونات الذخائر الدقيقة على حساب الجاهزية الأميركية في مسارح استراتيجية أخرى، ولا سيما منطقة آسيا-المحيط الهادئ.

في هذا السياق، برز مسار دبلوماسي موازٍ بوساطة عُمانية، أتاح للإدارة الأميركية "مخرجاً سياسياً" يوقف العمليات مقابل تعهد حوثي بوقف استهداف السفن الأميركية، دون التزام شامل بوقف الهجمات المرتبطة بإسرائيل. ومع غياب توافق داخل فريق الأمن القومي الأميركي على تمديد الحملة أو تصعيدها، وتزايد شكوك الرئيس الأميركي نفسه إزاء جدوى الانخراط العسكري طويل الأمد، جرى تبني خيار إعلان "النجاح" ووقف العمليات الهجومية في 5 مايو 2025، بحسب الصحيفة.

ويخلص تحليل CTC Sentinel إلى أن Operation Rough Rider وضعت الولايات المتحدة في وضع سياسي وعسكري معقّد؛ إذ إن الهدف المعلن المتمثل في إنهاء تهديد الملاحة لا يمكن تحقيقه، وفق التقرير، إلا بإزاحة الحوثيين من السلطة في شمال اليمن، وهو أمر لا يمكن إنجازه عبر القوة الجوية وحدها. وبدلاً من ذلك، انتهت الحملة إلى تسوية محدودة تقضي بعدم استهداف الحوثيين للسفن الأميركية، مع بقاء التهديد الأوسع للملاحة التجارية قائماً طالما ظل الحوثيون مسيطرين على صنعاء .

المسؤولية والمحاسبة

تُظهر الانتهاكات الموثقة خلال عام 2025م أنها ليســت مجرد وقائع متفرقة، بل تتخذ في كثير من مساراتها طابعاً تكرارياً يسمح بقراءة الانتهاك بوصفه "سلوكاً منظماً" تغذّيه بيئة إفلات من العقاب وتآكل ضــمانات العدالة. وبالاســتناد إلى ما وثّقه فريق الرصــد الميداني في ســام/فريق ســام من أدلة وبيانات، يجري تحديد المســؤولية وفق معيارين متلازمين: (1) المســؤولية المباشــرة عن الفعل والانتهاك، و(2) مســؤولية الامتناع عن واجب الحماية والتحقيق والمســاءلة حين تكون الســلطة القائمة قادرة أو مُلزَمة قانوناً بذلك.

أولاً: سلطات الأمر الواقع في صنعاء (جماعة الحوثي)

وفق البيانات، تتحمل جماعة الحوثي المسؤولية الكبرى عن الانتهاكات الموثقة بنسبة 93.5% من إجمالي الوقائع. وتظهر هذه المسؤولية في نمط واسع من الجرائم التي تتصل بالحقوق غير القابلة للتقييد أو الانتقاص، وعلى رأسها الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب، وهي أفعال تُنسب في الوقائع إلى أجهزة ومرافق احتجاز وأدوات تنفيذ مرتبطة ببنية أمنية قائمة. كما تُظهر البيانات مسؤولية الجماعة عن أنماط تمس الحق في الملكية والحق في السكن والأمان الشخصي، بما في ذلك "تفجير المنازل" والمداهمات العنيفة والنهب والمصادرة، وهي أفعال لا يمكن تبريرها بذريعة الأمن أو الضرورة العسكرية، وتُصنّف ضمن انتهاكات جسيمة حين تستهدف المدنيين أو تتسبب في تدمير غير مبرر للأعيان المدنية.

وترى سام أن تكرار هذه الأفعال واتساقها الزمني والجغرافي، مقرونا بغياب تحقيقات مستقلة أو مساءلة داخلية فعالة، يشير إلى احتمال وجود سياسة أو ممارسة متسامح معها على مستوى القيادة. وفي حال ثبوت العناصر المادية والمعنوية لكل واقعة، فإن بعض هذه الأفعال قد يرقى إلى جرائم حرب، ولا سيما تعمد توجيه هجمات ضد المدنيين، وتدمير الممتلكات دون ضرورة عسكرية، والتعذيب، وتنفيذ أحكام إعدام عقب إجراءات تفتقر إلى الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. كما أن الحرمان التعسفي من الحياة، سواء عبر القتل المباشر أو الوفاة تحت التعذيب أو نتيجة الإهمال الطبي الجسيم في الاحتجاز، يشكل انتهاكاً جسيماً للحق في الحياة والحظر المطلق للتعذيب.

ثانياً: أطراف دولية مشاركة في العمليات العسكرية

وثقت سام عددا من الوقائع المرتبطة بغارات جوية (نسبة 1.9% من إجمالي الانتهاكات للطيران الإسرائيلي ونسبة 0.6% للطيران الأمريكي)، ترتب عليها سقوط ضحايا مدنيين وتدمير أعيان مدنية. ورغم محدودية عدد هذه الوقائع مقارنة بإجمالي الانتهاكات الموثقة، فإن خطورتها تقتضي تقييماً قانونياً دقيقاً في ضوء مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات الممكنة عملياً في الهجوم، المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني العرفي واتفاقيات جنيف ، وتؤكد سام أن استخدام للقوة الجوية في سياق نزاع مسلح يظل خاضعا لالتزام صارم باختيار الأهداف العسكرية المشروعة، وتجنب أو تقليل الخسائر العرضية في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن. وفي حال تبين أن الهجمات لم تحترم هذه المبادئ، أو أُنفذت مع علم مسبق باحتمال إحداث خسائر مدنية مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة، فقد يشكل ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني يستوجب تحقيقاً مستقلاً وشفافاً، وتحديد المسؤولية الفردية عند الاقتضاء.

ثالثاً: الحكومة المعترف بها دولياً والجهات المسلحة المتحالفة معها

في المناطق الخاضـــعة للحكومة المعترف بها دولياً أو لجهات مســـلحة متحالفة معها، وثق الفريق حوادث اغتيال، ونزاعات مسلحة بينية، وحالات انفلات أمني أفضت إلى سقوط ضـحايا مدنيين. ويُحمِّل القانون الدولي لحقوق الإنسـان السـلطات التي تمارس سـيطرة فعلية على إقليم معين التزاماً إيجابياً بحماية الحق في الحياة، واتخاذ التدابير المعقولة لمنع الجرائم، والتحقيق الفوري والفعال فيها، ومقاضاة المسؤولين عنها.

تري ســام أن اســتمرار تســجيل وقائع تُنســب إلى "جهات مجهولة" أو تُصــنف ضــمن "الانفلات الأمني" يعكس قصــوراً في إنفاذ القانون وفي فعالية منظومة العدالة الجنائية. كما أن غياب نتائج ملموســة لتحقيقات مســتقلة في عدد من جرائم الاغتيال أو العنف المســلح قد يســهم في تكريس بيئة إفلات من العقاب، ويقوض ثقة الســكان في مؤسسات الدولة.

رابعاً: مسؤولية القيادة والمسؤولية المؤسسية

يؤكد الفريق أن المسؤولية لا تقتصر على المنفذين المباشرين للانتهاكات، بل تمتد، عند توافر الشروط القانونية، إلى القيادات التي كانت تعلم أو كان ينبغي أن تعلم بوقوع الانتهاكات ولم تتخذ التدابير اللازمة لمنعها أو معاقبة مرتكبيها. ويستند هذا التقييم إلى مبدأ مسؤولية القيادة المعترف به في القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما أن استمرار إصدار أو تنفيذ سياسات أو أوامر تؤدي بصورة متكررة إلى انتهاكات جسيمة، أو التسامح المؤسسي معها، قد يفضي إلى مسؤولية جنائية فردية ومسؤولية دولية، بحسب الأحوال. ويشير اتساع نطاق الانتهاكات وتكرارها إلى وجود إخفاق بنيوي في آليات الرقابة والمساءلة، الأمر الذي يستوجب تدخلاً إصلاحياً عاجلاً، ودعماً دولياً لضمان حفظ الأدلة، وحماية الضحايا والشهود، وتمكين مسارات المحاسبة الوطنية أو الدولية.

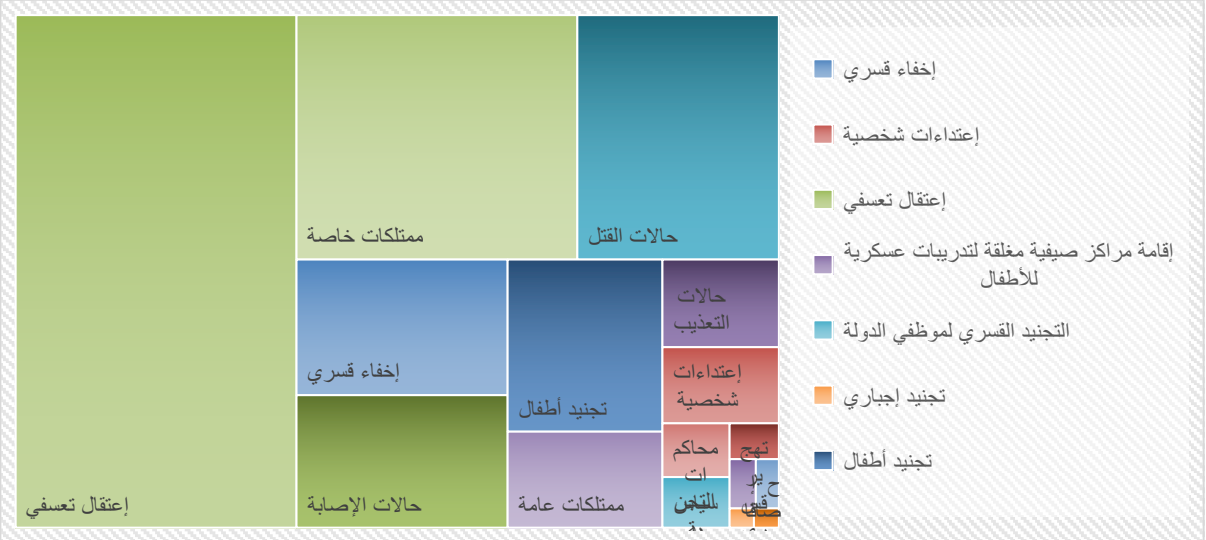

استجابة القضاء والآليات الوطنية

عند تتبع مسار الشكاوى والإنصاف، تشير البيانات إلى أن منظومة العدالة لم تقدم استجابة تتناسب مع حجم الانتهاكات. ففي مناطق سيطرة الحوثيين، يبرز ما يمكن توصيفه بتسييس القضاء وتحويله إلى مسار يفتقر لضمانات المحاكمة العادلة، حيث سجّل الكشف (18) حكم إعدام وعدداً من أحكام مصادرة الممتلكات التي لا تستوفي الحد الأدنى من المعايير الإجرائية المنصفة، وهو ما يجعل القضاء في هذه الحالات أقرب إلى أداة "إضفاء شرعية شكلية" على نتائج قسرية، بدلاً من كونه آلية حماية وردع.

وتُظهر الوقائع كذلك غياباً شبه تام لآليات الردع والإنصاف؛ إذ لا تسجل البيانات حالات محاسبة فعلية لمسؤولين أمنيين أو قيادات عسكرية على خلفية الانتهاكات المرصودة، بينما تُقابل شكاوى الضحايا أو ذويهم بالتجاهل أو بإحالات إلى "تحكيم قبلي" يفرغ العدالة من مضمونها القانوني ويهدر حق الضحايا في الانتصاف. وفيما يتعلق باللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ورغم ما تبذله من جهود توثيق، إلا أن توصياتها لا تجد طريقاً للتنفيذ بسبب الانقسام المؤسسي وضعف السلطة التنفيذية، ما يجعل أثرها أقرب إلى التوثيق دون الانتقال إلى المحاسبة.

وتبرز في هذا السياق "ظاهرة الإفلات من العقاب" بوصفها نتيجة عملية لتراكم العجز والتواطؤ والخلل الإجرائي؛ إذ إن نسبة من الوقائع تُسجل ضد "جهات مجهولة" أو ضمن "انفلات أمني"، وهو ما يشير إلى نمط يسهّل ضياع الأدلة وتبديد مسارات التحقيق، خصوصاً في الجرائم الأشد خطورة مثل الاغتيالات والتعذيب المفضي إلى الموت. وبهذا المعنى، فإن اتساع فجوة المحاسبة خلال 2025م لم يكن أثراً جانبياً، بل عاملاً حاسماً في إعادة إنتاج الانتهاك بصورة أعنف، لأن الجاني الذي لا يواجه تبعات فعّالة يميل إلى تكرار الفعل وتطوير أدواته.

وخلاصة ذلك أن معالجة ملف 2025م لا يمكن أن تقف عند حدود التوثيق وحده، لأن البيانات تُظهر بوضوح أن النظام القضائي في سياقات متعددة إما عاجز عن تحقيق الإنصاف أو متورط في إدامة الانتهاك عبر غياب الردع أو شرعنة الإجراءات القسرية. ومن ثمّ، فإن الانتقال من "مربع التوثيق" إلى "مربع الضغط الفعّال" وتفعيل مسارات المساءلة هو المدخل الواقعي لكسر دائرة الإفلات من العقاب وضمان عدم التكرار.

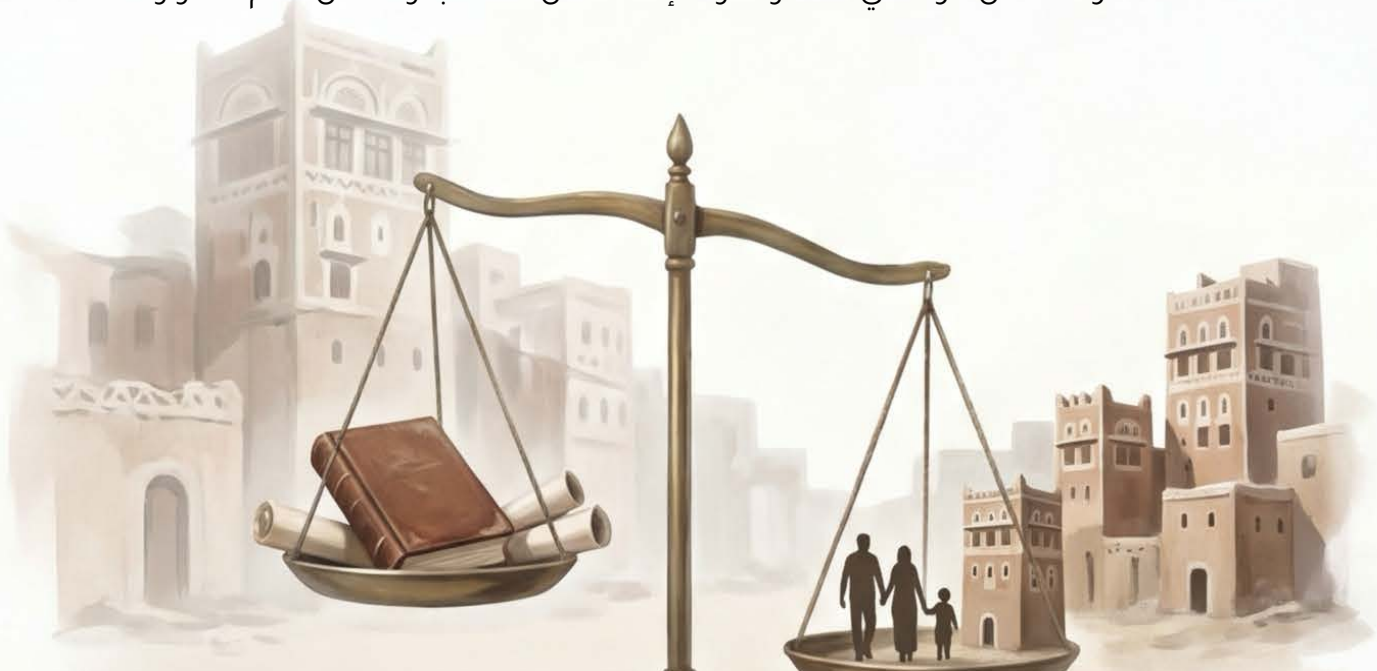

أثر الإفلات من العقاب على تكرار الانتهاكات

خلص المنظمة إلى أن غياب المســـاءلة الفعالة عن الانتهاكات المرتكبة في الفترات السـابقة أسـهم بصـورة مباشـرة في اسـتمرارها وتصـاعدها خلال عام 2025. فعدم فتح تحقيقات مستقلة، وعدم ملاحقة المسؤولين، وعدم توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا، كلها عوامل تُضعف الردع القانوني وتشجع على تكرار الأفعال.

وفي ضـوء ذلك، يؤكد الفريق أن معالجة الوضـع الراهن تتطلب تعزيز اسـتقلال القضـاء، وتفعيل آليات مسـاءلة فعالة، والنظر في آليات دولية مكملة لضـمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من العقاب، بما يتماشى مع التزامات اليمن بموجب القانون الدولي.

نماذج من الانتهاكات كيف يتحول النمط إلى سياسة ممنهجة

يضـم هذا القسـم مجموعة من الحالات الموثقة التي عكسـت خلال عام 2025 اتسـاع أثر الانتهاكات وتنوع صـورها، وما ترتب عليها من أضـرار مباشـرة طالت الأفراد والممتلكات وفضـاءات العيش اليومية. وتأتي هذه الوقائع بوصـفها شـواهد حيّة على كلفة العام في مسـتوياتها المختلفة، من فقدان الحياة والسـلامة، إلى الحرمان من الحرية، وصـولاً إلى التدمير والإفقار والضـغط الجماعي، ومن خلال عرض هذه الحالات تتجسـد ملامح عامٍ لم تُقَسَ قسـوته بما حدث فيه فقط، بل بما خلّفه من آثار ممتدة على الأسـر والمجتمعات المحلية، وبما عمّقه من هشاشةٍ في الحماية وتراجعٍ في الشعور بالأمان.

أولاً: حالات يُحتمل أن ترقى إلى قتل خارج نطاق القانون وهجمات عشوائية

1. محافظة الجوف - مقتل منصر ناجي الجعيدي

في 9 يناير/كانون الثاني 2025، قُتل المدني منصـــر ناجي الجعيدي عند نقطة تفتيش في منطقة "آل جعيد" بمحافظة الجوف، وهي منطقة خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي. ووفقاً لمصادر متعددة متطابقة، أُصيب الضحية بطلق ناري مباشر أطلقه مسلحون متمركزون في النقطة.

لم تتوافر معلومات تشير إلى وجود اشتباك مسلح أو تهديد وشيك يبرر استخدام القوة المميتة في وقت الحادثة. كما أفادت المصـــادر بأن مدنياً آخر قُتل في الموقع ذاته خلال الأسبوعين السابقين، ما قد يشير إلى نمط متكرر من الاستخدام المفرط أو غير المشروع للقوة في نقاط التفتيش.

في حال ثبوت هذه الوقائع، فإن الحادثة قد تشـــكل حرماناً تعســـفياً من الحق في الحياة، بالمخالفة للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقد تندرج في سياق القتل خارج نطاق القانون.

2. محافظة البيضاء - مقتل محمد عبدالله المسعودي وتدمير منزل مدني

في 9 يناير/كانون الثاني 2025، قُتل محمد عبدالله المســعودي إثر قصــف اســتهدف منزله في قرية "حنكة آل مســعود" بمحافظة البيضــاء خلال عملية عســكرية واســعة النطاق. وتشـــير المعلومات المتاحة إلى اســـتخدام قذائف دبابات وهاون في منطقة مأهولة بالسكان، ما أدى إلى مقتله وتدمير منزله.

لم يتســـنَّ الحصـــول على معلومات تفيد باســـتخدام المنزل لأغراض عســـكرية في وقت الاســـتهداف. وفي حال لم يكن الهدف عســـكرياً مشـــروعاً، فإن الاســـتهداف قد يشـــكل هجوماً موجهاً ضـــد أعيان مدنية، في انتهاك لمبدأ التمييز المنصـــوص عليه في القانون الدولي الإنساني. كما أن استخدام أسلحة ذات أثر واسع في مناطق مأهولة قد يثير شبهة شن هجوم عشوائي محظور.

3. محافظة تعز - مقتل عبدالنور محمد هائل نتيجة انفجار لغم أرضي

في 26 فبراير/شـــباط 2025، قُتل عبدالنور محمد هائل جراء انفجار لغم أرضـــي في مديرية مقبنة بمحافظة تعز. وتشـير المعطيات إلى أن المنطقة شـهدت مواجهات سـابقة، دون تنفيذ عمليات تطهير كافية أو وضع علامات تحذيرية واضحة.

إن اسـتمرار سـقوط ضـحايا مدنيين بسـبب الألغام الأرضـية والذخائر غير المنفجرة يعكس مخاطر مسـتمرة على السـكان المدنيين. ويقع على عاتق الأطراف المتحاربة التزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عملياً لحماية المدنيين، بما في ذلك إزالة مخلفات الحرب أو عزلها أو التحذير منها، وفقاً للقانون الدولي الإنساني العرفي.

4. محافظة لحج - مقتل علي عماد الحوشبي وإصابة أربعة أطفال

في 18 فبراير/شـــباط 2025، توفي علي عماد الحوشـــبي، البالغ من العمر نحو 30 عاماً، إثر انفجار لغم أرضـي في مديرية المسـيمير بمحافظة لحج. وأسـفر الانفجار ذاته عن إصـابة أربعة أطفال بجروح خطيرة.

تُبرز هذه الواقعة التأثير غير المتناسـب والمسـتمر للألغام الأرضـية في المناطق المدنية، بما في ذلك على الأطفال. ويُعد عدم تطهير المناطق الملوثة أو اتخاذ تدابير وقائية فعالة تقصـيراً في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحماية السـكان المدنيين من آثار العمليات العدائية.

5. محافظة الضالع - مقتل محمود محمد هادي برصاص قناص

قُتل محمود محمد هادي إثر إصابته بطلق ناري في الصدر أطلقه قناص يُعتقد بانتمائه إلى جماعة الحوثي، أثناء توجهه لإسعاف أحد أقاربه المصابين. ولم تتوافر معلومات تشير إلى مشاركته في أعمال قتالية وقت استهدافه.
إذا ثبت أن الضـحية كان مدنياً ولم يكن يشـارك مباشـرة في الأعمال العدائية، فإن اسـتهدافه قد يشـكل انتهاكاً لمبدأ التمييز، وربما جريمة حرب متمثلة في تعمد توجيه هجمات ضد المدنيين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

6. صنعاء- مقتل صحفيين بغارات إسرائيلية

كان من أكثر الانتهاكات دموية تلك الهجمات الإسـرائيلية التي خلّفت أثراً إنسـانياً بالغاً، وكشـفت عن مسـتوى خطير من الاسـتهداف الذي طال المدنيين والبنية التحتية المدنية، حيث شـنت إسـرائيل بتاريخ 11 سـبتمبر2025 غارات جوية اسـتهدفت العاصـمة صـنعاء، وأسفرت عن سقوط 28 قتيلاً و113 جريحاً من المدنيين في صنعاء، في مؤشر واضح على حجم الكارثة الإنسـانية. وطال القصـف مبنى صـحيفتي 26 سـبتمبر واليمن، واعتُبرت هذه الغارات انتهاكات جسـيمة للقانون الدولي الإنسـاني واعتداءً صـارخاً على الحق في الحياة والأمن، ما يسـتدعي تحركاً دولياً عاجلاً وفتح تحقيق دولي مسـتقل وضـمان عدم إفلات المسؤولين عنها من العقاب.

ثانياً: وفيات في سياق الاحتجاز يُحتمل ارتباطها بالتعذيب أو سوء المعاملة

1. محافظة صعدة - وفاة أحمد باعلوي أثناء الاحتجاز

تم احتجاز أحمد باعلوي، وهو موظف في برنامج الأغذية العالمي، أثناء أدائه مهام إنسانية، وتوفي بتاريخ 10 فبراير/شباط 2025 بعد نحو 18 يوماً من احتجازه في مكان يخضع لسيطرة جماعة الحوثي.

وفقاً للمعلومات التي تم جمعها، ظهرت على جسده آثار يُشتبه في أنها ناجمة عن التعذيب أو سوء المعاملة. ولم تُعلن السلطات القائمة بالاحتجاز عن فتح تحقيق مستقل وشفاف في ملابسات الوفاة. وفي حال ثبوت تعرضه للتعذيب الذي أدى إلى وفاته، فإن ذلك قد يشكل انتهاكاً جسيماً للحظر المطلق للتعذيب، وقد يرقى إلى جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية إذا ثبت ارتكابه في سياق هجوم واسع النطاق أو منهجي.

2. صنعاء - وفاة جمال أحمد المحمودي عقب الإفراج عنه

أُفرج عن جمال أحمد المحمودي من سجن الأمن المركزي بصنعاء، وتوفي بتاريخ 18 فبراير/شباط 2025، بعد عشرة أيام من إطلاق سراحه. وتشير معلومات موثوقة إلى أنه كان يعاني من تدهور صحي حاد نتيجة تعرضه لتعذيب وسوء معاملة وإهمال طبي خلال فترة احتجازه الممتدة لسنوات.
إذا ثبت وجود علاقة سببية بين ظروف الاحتجاز والوفاة، فإن ذلك قد يشكل انتهاكاً للحق في الحياة، وخرقاً للحظر المطلق للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويستوجب تحقيقاً مستقلاً يحدد المسؤولية الجنائية الفردية، بما في ذلك مسؤولية القيادة.
وبشكل عام تم توثيق 36 حالة وفاة في أماكن الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها وفاة موظف إنساني بعد 18 يوماً من احتجازه، ووفاة محتجز سابق بعد فترة وجيزة من الإفراج عنه نتيجة تدهور صحي شديد. وتشير المعطيات المتكررة إلى مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية. كما لوحظ في عدد من الحالات عدم الإعلان عن نتائج تحقيقات مستقلة وفعالة.

ثالثا: الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

1. محافظة البيضاء - اختفاء الطفل أحمد أحمد الشامي

وفقاً لمعلومات تم التحقق منها من مصادر محلية، اختفى الطفل أحمد أحمد الشامي في محافظة البيضاء، قبل أن يتبين لاحقاً - بعد بحث مكثف من أسرته - أن أحد المشرفين المحليين التابعين لجماعة الحوثي اقتاده قسراً لإخضاعه لما يُعرف بـ"دورة ثقافية" ذات طابع أيديولوجي، دون علم أو موافقة ذويه.

إن احتجاز طفل دون إشعار أسرته أو تمكينها من التواصل معه، وفي غياب أي أساس قانوني أو ضمانات إجرائية، قد يرقى إلى حالة اختفاء قسري قصير الأمد، ويشكل انتهاكاً للحق في الحرية والأمان الشخصي، ولأحكام اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما ما يتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال الأيديولوجي أو الاحتجاز التعسفي.

2. محافظة البيضاء - احتجاز أحمد ناصر النويره

أفادت مصادر متطابقة بأن أحمد ناصر النويره اعتُقل في يناير/كانون الثاني 2025 عند نقطة تفتيش في مديرية الرياشية بمحافظة البيضاء، بزعم "التحريض". وتم نقله إلى سجن المديرية دون إبراز مذكرة قبض صادرة عن جهة قضائية مختصة، ودون تمكينه من التواصل الفوري مع أسرته أو محامٍ.

في حال ثبوت هذه الوقائع، فإن الاحتجاز قد يشكل اعتقالاً تعسفياً بالمخالفة للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما في ظل غياب الأساس القانوني الواضح وعدم احترام الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

3. صنعاء - اختطاف الصحفي ماجد زايد

بتاريخ 22 سبتمبر/أيلول 2025 أقدمت جماعة الحوثي على اختطاف الكاتب والناشط ماجد زايد في العاصمة صنعاء، ضمن حملة استهداف طالت كتّابًا وصحفيين ونشطاء رأي. وأوضحت سام أن عملية الاختطاف جرت خارج إطار القانون، دون إبراز أي أوامر قضائية أو إعلان رسمي عن أسباب الاحتجاز أو مكانه، معتبرةً الواقعة انتهاكًا جسيمًا للحق في الحرية والأمان الشخصي وامتدادًا لسياسة قمع ممنهجة تستهدف حرية الرأي والتعبير في مناطق سيطرة الجماعة، ولا سيما في سياق متصل بذكرى ثورة 26 سبتمبر.

4. صنعاء - اختفاء بشير اليمني

في أوائل يونيو 2025، اختُطف بشير اليمني، وهو كابتن رياضي معروف، من أمام مقر ناديه في أمانة العاصمة صنعاء، على أيدي مسلحين يُعتقد بانتمائهم إلى جماعة الحوثي. ومنذ تاريخ الواقعة، لم يُكشف عن مكان احتجازه، ولم تتلقَّ أسرته أي معلومات رسمية بشأن وضعه القانوني أو مكان وجوده ، يندرج استمرار احتجاز بشير في مكان غير معلوم وحرمانه من الاتصال بأسرته أو بمحامٍ ضمن عناصر الاختفاء القسري، وهو انتهاك جسيم يحرم الضحية من الحماية القانونية ويعرضه لمخاطر التعذيب وسوء المعاملة.

5. محافظة تعز - اختطاف عبدالغني الحميري

في 19 فبراير/شباط 2025، داهمت عناصر مسلحة منزل الضابط عبدالغني الحميري في مديرية شرعب السلام بمحافظة تعز، واقتادته إلى جهة غير معلومة، بزعم "التخابر". ولم تُعرض عليه تهم رسمية أمام جهة قضائية مستقلة، ولم تُحترم الضمانات الإجرائية الواجبة ، تثير هذه الواقعة مخاوف بشأن استخدام تهم ذات طابع أمني بصياغات فضفاضة لإسكات شخصيات محلية مؤثرة. وفي حال غياب الإجراءات القانونية السليمة، فإن الاحتجاز قد يشكل اعتقالاً تعسفياً، ويقوض مبدأ سيادة القانون.

6. محافظة تعز - اعتقال الصحفي حمود هزاع

في 16 أغسطس/آب 2025 أدانت "سام" اعتقال الصحفي حمود هزاع بعد مداهمة منزله في مخيم الجفينة بمأرب، وذكرت أنه نشر قبل الاعتقال منشورات تفيد بوجود أفراد أمن أمام منزله، ثم تحدث عن قوة قالت إنها تابعة للمنطقة الأمنية الرابعة قامت بكسر الباب وترويع أسرته، قبل انقطاع أخباره؛ وأكدت "سام" أن غياب أي توضيح رسمي وغياب أوامر قضائية–بحسب عرضها–يجعل الواقعة اعتقالًا تعسفيًا، وأن إخفاء مكان الاحتجاز يرقى إلى "إخفاء قسري"، مع تحميل السلطات المحلية المسؤولية عن سلامته والمطالبة بالكشف الفوري عن مصيره وتمكينه من التواصل مع أسرته ومحاميه.

7. محافظة حضرموت- اعتقال الصحفي عماد الديني

في 20 فبراير/شباط 2025، اقتحمت قوة أمنية منزل الصحفي عماد مهدي الديني في المكلا صباحًا، واعتدت عليه بالضرب أمام أطفاله قبل اقتياده إلى "مكان مجهول" دون مسوغ قانوني، وهو نموذج يكشف كيف يتحول "الاقتحام" نفسه إلى رسالة ترهيب لا تستهدف الفرد فقط بل محيطه الأسري، وتستبدل الاستدعاء القانوني بإذلال علني يردع الآخرين.

رابعاً : الحريات الثقافية والفضاء المدني

في 15سبتمبر/أيلول 2025، أقدمت عناصر تابعة لجماعة الحوثي على اقتحام مكتب المحامي الحقوقي عبدالمجيد صبرة في منطقة شميلة بالعاصمة صنعاء واعتقاله واقتياده إلى جهة مجهولة، قبل أن يدخل في 7ديسمبر/كانون الأول 2025 في إضراب عن الطعام احتجاجًا على احتجازه التعسفي في سجن سري تابع لجهاز الأمن والمخابرات، في ظل حرمانه من التواصل مع أسرته ومحاميه، في انتهاك واضح لضمانات المحاكمة العادلة.

في 25أكتوبر/تشرين الأول 2025، أُفرج عن الممثلة وعارضة الأزياء انتصار الحمادي بعد احتجاز دام قرابة أربع سنوات وثمانية أشهر في السجن المركزي بصنعاء، عقب محاكمة استندت إلى تهم وُصفت بالمفبركة، حيث وثّقت تقارير حقوقية تعرضها لسوء معاملة جسدية ونفسية أثناء فترة احتجازها من قبل سلطات الأمر الواقع في صنعاء.

في 18نوفمبر/تشرين الثاني 2025، قامت قوات المقاومة الوطنية باعتقال الصحفي عادل النزيلي من منزله في مدينة المخا، وظل محتجزًا دون توجيه تهم رسمية أو عرضه على القضاء، رغم الإعلان عن الإفراج عنه في 18ديسمبر/كانون الأول 2025، حيث استمر احتجازه في سجون هذه القوات وسط تقارير عن تعرضه لضغوط نفسية، في انتهاك للضمانات القانونية الأساسية.

في 17ديسمبر/كانون الأول 2025، كشفت منظمات حقوقية أن الصحفي ناصح شاكر لا يزال محتجزًا في مرافق احتجاز غير رسمية تابعة لقوات الحزام الأمني في عدن، بعد اختفائه منذ 19نوفمبر/تشرين الثاني 2023، حيث نُقل بين عدة أماكن احتجاز دون إجراءات قانونية واضحة، في ظل غياب الشفافية بشأن وضعه القانوني وظروف احتجازه.

في 27نوفمبر/تشرين الثاني 2025، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا قرارًا بمنع التعامل مع منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان"، في خطوة اعتبرتها منظمات حقوقية إجراءً تقييديًا يستهدف العمل المدني المستقل، ويعكس تصعيدًا في القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني في مناطق سيطرة الحكومة.

في 5نوفمبر/تشرين الثاني 2025، رفع المجلس الانتقالي الجنوبي دعوى قضائية ضد الصحفي عبدالرحمن أنيس أمام نيابة الصحافة والنشر في عدن، على خلفية منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث واجه تهماً تتعلق بالتشهير والتحريض، مع مطالبات بمنعه من مزاولة المهنة، في سياق يعكس استخدام القضاء لتقييد حرية التعبير.

في 26أكتوبر/تشرين الأول 2025، قامت قوات أمنية تابعة للحكومة في مديرية المسراخ بمحافظة تعز باعتقال الصحفي أسامة الكربش واحتجازه لساعات، بعد الاعتداء عليه أثناء تغطيته حملة ميدانية، ومصادرة هاتفه، في انتهاك لحرية العمل الصحفي وسلامة الصحفيين.

وفي 18ديسمبر/كانون الأول 2025، اعتقلت سلطات الأمر الواقع الحوثية عشرة موظفين إضافيين من الأمم المتحدة، ما رفع إجمالي عدد الموظفين الأمميين المحتجزين إلى 69 موظفًا، وفق بيان صادر في 19ديسمبر/كانون الأول 2025 عن الأمم المتحدة، وسط دعوات دولية للإفراج الفوري عنهم واحترام الحصانات القانونية للعمل الإنساني.

خامساً: تدمير الممتلكات الخاصة ودور العبادة والتهجير القسري

1. محافظة البيضاء - تدمير مسجد القابل

في 9 يناير/كانون الثاني 2025، تعرّض مسجد "القابل" في قرية حنكة آل مسعود بمحافظة البيضاء لتدمير كلي نتيجة قصف كثيف خلال حملة عسكرية. وتشير المعلومات إلى أن المسجد لم يكن مستخدماً لأغراض عسكرية وقت الاستهداف.

إن استهداف دور العبادة التي لا تُستخدم لأغراض عسكرية يشكل انتهاكاً لمبدأ حماية الأعيان المدنية، وقد يرقى إلى هجوم غير مشروع بموجب القانون الدولي الإنساني.

2. محافظة البيضاء - تفجير منزل علي أحمد الجوبلي

أفادت مصادر محلية بأن منزل علي أحمد الجوبلي في قرية آل مسعود فُجّر بشكل كامل خلال الحملة العسكرية ذاتها. وتشير المعلومات إلى أن التفجير تم في سياق إجراءات عقابية استهدفت القرية بأكملها.

إذا ثبت أن تدمير المنزل لم يكن مبرراً بضرورة عسكرية قاهرة، فإن ذلك قد يشكل تدميراً غير مشروع للممتلكات الخاصة، ويُحتمل أن يندرج ضمن ممارسات العقاب الجماعي المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني.

3. محافظة الجوف - تدمير منزل فرج حسن شملول

دُمر منزل فرج حسن شملول بالكامل نتيجة قصف بطائرة مسيّرة في محافظة الجوف، ما أدى إلى فقدانه مأواه الوحيد وتلف ممتلكاته. ولم ترد معلومات تفيد بوجود هدف عسكري واضح في موقع المنزل.

في حال عدم توافر هدف عسكري مشروع، فإن الهجوم قد يشكل انتهاكاً لمبدأ التمييز، كما قد يثير مسألة التناسب في استخدام القوة.

خامساً: القيود الجماعية والعقوبات ذات الطابع الجماعي

1. محافظة عمران - فرض حصار على قبائل الغولة

في 16 يناير/كانون الثاني 2025، فُرض حصار عسكري على قبائل الغولة في محافظة عمران باستخدام أطقم ومدرعات، عقب مطالبة أفراد القبيلة باسترداد شاحنة قيل إنها نُهبت.

إن فرض قيود جماعية على حركة مجتمع محلي كامل كرد فعل على مطالبة مدنية قد يشكل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، كما قد ينتهك حرية التنقل والحق في سبل العيش.

سادساً: الاغتيالات والتصفية خارج إطار القضاء

2. محافظة البيضاء - مقتل عبدالله أحمد المسعودي

قُتل عبدالله أحمد المسعودي خلال مداهمة مسلحة لقريته في محافظة البيضاء. ولم تُسجل أي إجراءات قضائية أو تحقيق رسمي مستقل بشأن مقتله.

إذا ثبت أنه لم يكن يشارك مباشرة في الأعمال العدائية، فإن مقتله قد يشكل إعداماً خارج نطاق القضاء، في انتهاك للحق في الحياة.

3. محافظة البيضاء - مقتل الشيخ جمال محمد الشيبة

قُتل الشيخ جمال محمد الشيبة، وهو شخصية قبلية معروفة، في كمين مسلح استهدف سيارته على الطريق بين رداع وجبن. وتشير المعلومات الأولية إلى أن الهجوم كان موجهاً بشكل مباشر.

في حال ثبوت الطابع المتعمد للاستهداف، فإن الواقعة قد تشكل عملية اغتيال ذات دوافع قبلية أو سياسية، وتندرج ضمن نمط أوسع من العنف المستهدف ضد شخصيات محلية مؤثرة.

خاتمة

يضـع هذا التقرير بين أيدي المعنيين حصـيلة عامٍ لم يُغلق ملف الأزمة بقدر ما كشـف عن صـــلابتها وقدرتها على تغيير شـــكلها دون أن تتراجع آثارها. فالمؤشـــرات التي تَظهر عبر الوقائع الموثّقة لا تُقرأ كأرقامٍ معزولة، بل كملامح لمســـارٍ يتغذّى على هشـــاشـــة المؤســـســـات، وتعدد مراكز النفوذ، وغياب الضـــمانات التي تكفل الحد الأدنى من الحماية للناس في حياتهم اليومية.

إن اســـتمرار هذا الواقع لا يُنتج ضـــرراً آنياً فقط، بل يراكم كلفة اجتماعية طويلة المدى: تفكك الثقة، تآكل الســـلم المحلي، وتضـــاؤل قدرة المجتمع على التعافي. وكلما طال أمد الانســـداد، اتســـعت المســـافة بين ما ينبغي أن يكون وما يعيشـــه الناس فعلياً، وتحوّلت المعاناة إلى "اعتياد" خطير يسهّل تكرار الانتهاك ويضعف حساسيته الأخلاقية والقانونية.

وعليه، فإن القيمة العملية لهذه الخلاصـــة لا تكتمل بمجرد التوصـــيف، بل تتطلب انتقالاً واضـــحاً من التتبع إلى الفعل: حماية الضـــحايا، حفظ الأدلة، وقف الانتهاكات الجارية، وتفعيل مسـارات مسـاءلة واقعية. إن أي مقاربة تبحث عن اسـتقرارٍ قابل للحياة لا يمكن أن تتجاوز شـرط العدالة، ولا يمكن أن تُراهن على الوقت وحده بوصـفه حلاً، لأن الوقت -في مثل هذه السياقات- قد يتحول إلى شريكٍ في تعميق الضرر.

التوصيات

أولاً: سلطات الأمر الواقع في صنعاء (جماعة الحوثي)

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفياً، والكشف عن مصير المختفين قسراً وتمكينهم من التواصل مع أسرهم ومحاميهم.
2. إيقاف ممارسات التعذيب وسوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز، والسماح بزيارات رقابية مستقلة، وضمان الرعاية الصحية للمحتجزين.
3. وقف استهداف العمل الإنساني والأممي وتقديم ضمانات مكتوبة وعلنية لسلامة العاملين والمنشآت، وإعادة الأصول المصادرة المرتبطة بعمل المنظمات.
4. إنهاء الاعتداء على الملكية الخاصة ووقف المصادرة والنهب والتفجير والتدمير، مع وضع آلية تعويض عادلة وشفافة للمتضررين.
5. إلغاء الإجراءات القسرية ذات الطابع التعبوي/الإجباري في المؤسسات التعليمية والوظيفية، واحترام حياد المدارس والجامعات ودور العبادة.
6. تفعيل تحقيقات مستقلة في وقائع القتل خارج نطاق القانون والوفيات أثناء الاحتجاز، ومحاسبة المتورطين بمن فيهم المسؤولون القياديون عند الاقتضاء.

ثانياً: الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والسلطات المحلية والأجهزة الأمنية في مناطق سيطرتها

1. تعزيز إنفاذ القانون وضبط الانفلات الأمني وملاحقة مرتكبي جرائم الاغتيال والعنف المسلح، وإعلان نتائج التحقيقات للرأي العام.
2. ضمان إجراءات توقيف قانونية ومنع الاحتجاز خارج الإطار القضائي، وتكريس حق الدفاع والرقابة القضائية على أماكن الاحتجاز.
3. حماية الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان عبر آليات حماية واضحة وخطوط اتصال للطوارئ وتدابير لمنع الملاحقة والتشهير.
4. تقوية دور النيابات والمحاكم ورفع كفاءة التحقيق الجنائي والأدلة، بما يقلص مساحة "الجهات المجهولة" ويحدّ من الإفلات من العقاب.
5. إصلاحات مؤسسية عاجلة في قطاعات الأمن والعدالة، تشمل التدريب، والمساءلة الداخلية، ومنع تضارب الصلاحيات بين الأجهزة.

ثالثاً: الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإنسانية الدولية

1. تعزيز بروتوكولات السلامة والتفاوض الإنساني بما يقلل المخاطر على العاملين، وربط أي ترتيبات تشغيلية بضمانات حماية قابلة للتحقق.
2. توحيد المواقف والرسائل العلنية إزاء الاعتقالات والاستهداف، وتفعيل أدوات الضغط الدبلوماسي وفق نهج جماعي يقلّل الاستفراد.
3. توسيع الدعم لبرامج الحماية القانونية للضحايا وأسر المحتجزين، وتمويل المساعدة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي.
4. تحسين آليات الرصد والتحقق وتبادل المعلومات بطريقة آمنة، لضمان عدم ضياع الأدلة وتمكين المساءلة لاحقاً.
5. حماية حياد واستقلال العمل الإنساني ورفض أي شروط تُحوّله إلى امتدادٍ لأجهزة أمنية أو أدوات رقابة محلية.

رابعاً: مجلس الأمن والدول دائمة العضوية والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليون

1. ربط أي مسارات سياسية بضمانات حقوقية قابلة للقياس (إطلاق محتجزين، إنهاء الإخفاء، فتح ممرات رقابية، وقف انتهاكات محددة).
2. فرض/توسيع تدابير موجّهة ضد الأفراد والكيانات المتورطة في الانتهاكات الجسيمة، وفق معايير شفافة وإسناد موثّق.
3. دعم آليات المساءلة وحفظ الأدلة وتمويلها، بما في ذلك الخبرات التقنية لحفظ السجلات وحماية الشهود.
4. رفع تمويل الاستجابة الإنسانية والحماية بصورة تمنع الانهيار القطاعي (الغذاء، الصحة، المياه، الحماية)، مع رقابة صارمة على وصول المساعدة للمدنيين.
5. التأكيد العملي على حماية العاملين الإنسانيين عبر مواقف دبلوماسية موحدة واشتراطات واضحة في التعامل مع الأطراف المسيطرة.

خامساً: الأطراف الخارجية المنفذة للغارات/العمليات العسكرية ذات الأثر على المدنيين

1. الوقف الفوري للغارات والعمليات العسكرية داخل الأراضي اليمنية، واعتبار أي استمرار لها تصعيداً يفاقم المخاطر على المدنيين ويقوّض فرص الاستقرار.
2. احترام سيادة اليمن ووحدة أراضيه والامتناع عن أي أعمال عسكرية أو أمنية أو استخباراتية تُنفّذ دون إطار قانوني واضح ومعلن ومتوافق مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.
3. فتح تحقيقات دولية مستقلة وشفافة في الوقائع التي ترتبت عليها خسائر بشرية أو أضرار بالأعيان المدنية، مع إعلان النتائج وتحديد المسؤوليات.
4. ضمان جبر الضرر للضحايا عبر تعويضات عادلة وآليات إنصاف فعّالة، بما يشمل علاج المصابين ودعم أسر القتلى وإعادة تأهيل المتضررين.
5. ضمان عدم الإفلات من العقاب عبر تفعيل المسارات القضائية والحقوقية المتاحة دولياً، ودعم حفظ الأدلة وإتاحة الوصول للمعلومات المرتبطة بالاستهداف.

سادساً: المنظمات الحقوقية المحلية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

1. تعزيز شبكات التوثيق الآمن وتطوير معايير الحفظ الرقمي وحماية المصادر، بما يضمن سلامة الشهود والراصدين.
2. تقديم مسارات دعم للضحايا (قانوني/نفسي/إحالة إلى خدمات)، وربط التوثيق بخدمات حماية عملية قدر الإمكان.
3. بناء تحالفات مهنية وإعلامية لمناهضة التحريض والتشهير، ورفع الوعي بالحقوق وإجراءات السلامة الرقمية.
4. إنتاج تقارير دورية مركّزة تُبرز الاتجاهات والأنماط لا الوقائع فقط، لتقوية الرسائل أمام صناع القرار والجهات الدولية.

كلفة الجمود

حالة حقوق الإنسان في اليمن (2025)

2026أبريل

info@samrl.org

www.samrl.org